

١٦ - البندان المتعلقان بالحالة في طاجيكستان

رسالتكم، ومن ثم فهم يرجون بقراركم تعيين السيد عصمت كتاني كمبعوثكم الخاص لطاجيكستان. وهم يرجون أيضاً باقتراحكم أن يبقى فريق موظفي الأمم المتحدة الصغير الموجود حالياً في طاجيكستان لمدة ثلاثة أشهر أخرى.

ويتطلع أعضاء المجلس إلى المزيد من التقارير عن التطورات الجارية في طاجيكستان وعن مهمة السيد كتاني في مراحلها المتتابعة، وعن أي توصيات في المستقبل تودون اتخاذها في سياق تلك المهمة.

باء - الحالة في طاجيكستان وعلى امتداد الحدود الطاجيكستانية - الأفغانية

المداولات الأولية

المقرر المؤرخ ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٦٦): بيان من الرئيس

في ١٦ آب/أغسطس، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في طاجيكستان، وصف فيه آخر التطورات في البلد وكذلك جهود مبعوثه الخاص. وأفاد الأمين العام في التقرير بحدوث هجوم واسع النطاق شنه في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ مقاتلون عبروا الحدود من أفغانستان إلى طاجيكستان واحتلوا نقطة عسكرية روسية على الحدود بين البلدين. وقد أسفر هذا الحادث عن ٢٧ حالة وفاة وعن عدد من الإصابات أكبر بكثير، وحوّلت عواقبه الوضع إلى أزمة دولية متعددة الأبعاد. وأفاد أيضاً بأنه قد تم التوصل في ٦ و ٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، بناءً على مبادرة من الرئيس الأفغاني، إلى اتفاق في اجتماع قمة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في اسطنبول لإنشاء لجنة مؤلفة من ممثلين لأفغانستان وطاجيكستان وأوزبكستان والاتحاد الروسي من أجل التوصل إلى حل سلمي للمشكلة على الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان. وأشار الأمين العام أيضاً إلى اجتماع قمة عُقد في موسكو في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ بناءً على مبادرة من الاتحاد الروسي أكد فيه رؤساء الدول والحكومات من الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان أن تحقيق التسوية السياسية يظل هو الأولوية الرئيسية ودعوا المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية. وفي الاجتماع نفسه، أعربت الحكومة الطاجيكية عن اعترافها بإجراء حوار مع قوى المعارضة. وقال الأمين العام إنَّ الحل لن يتأتى إلا عن طريق مصالحة سلمية تتم بأكثر قدر ممكن من مشاركة كافة الفئات السياسية وجميع مناطق البلد. وبالنظر إلى تصاعد الأزمة على الحدود الطاجيكية الأفغانية، فقد أوفد مبعوثه

ألف - الحالة في طاجيكستان

المقرر المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣: رسالة موجهة من الرئيس إلى الأمين العام

برسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^١، أشار الأمين العام إلى رسالته المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، التي أبلغ فيها المجلس باعتزامه بإفاد وحدة صغيرة متكاملة للأمم المتحدة مؤلفة من موظفين للشؤون السياسية والعسكرية والإنسانية إلى طاجيكستان، تتولى رصد الحالة على الطبيعة. وبدأت هذه الوحدة، المشار إليها باسم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، عملياتها في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وقدمت معلومات قيّمة عن أحدث تطورات حالة النزاع في طاجيكستان. وأدت التقارير الأخيرة التي وردت من البعثة إلى أن يخلص الأمين العام إلى أنَّ الجبهة يمكن أن تتصاعد، وبخاصة في مناطق الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان، ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة لإقرار وقف لإطلاق النار والشروع في حوار سياسي فيما بين جميع الأطراف المعنية. ولذا فقد قرر الأمين العام، بعد التشاور مع حكومة طاجيكستان والأطراف المعنية الأخرى، تعيين السيد عصمت كتاني مبعوثاً خاصاً له لطاجيكستان. وطلب من السيد كتاني أن يقدم إلى الأمين العام تقريراً عن النتائج المحرزة بعد ثلاثة أشهر تقريباً. وأعرب الأمين العام عن اعتقاده أنَّ من الضروري، في ظل هذه الظروف، تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لفترة ثلاثة أشهر إضافية لكي تتمكن من مواصلة عمليات الرصد والجهود الإنسانية التي تضطلع بها فضلاً عن تقديم الدعم للمبعوث الخاص.

وبرسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣^٢. أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بما يلي:

أنتشرف بإبلاغكم بأنَّه قد جرى إطلاع أعضاء مجلس الأمن على رسالتكم المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣ بشأن طاجيكستان. وقد طلب أعضاء المجلس إليّ، بعد أن عقدوا مشاورات، أن أعرب عن تقديرهم لأعمال فريق الأمم المتحدة المتكامل الصغير الذي أوفد إلى طاجيكستان. ويساور أعضاء المجلس القلق للحالة السائدة في طاجيكستان كما وصفت في

^١ S/25697.

^٢ كانت ولاية المبعوث الخاص تتمثل في ما يلي: (أ) تحقيق اتفاق على وقف لإطلاق النار وتقديم توصيات بشأن الملائم من آليات الرصد الدولية؛ (ب) التحقق من مواقف جميع الأطراف المعنية وإتاحة مساعده الحميدة للمساعدة في مباشرة عملية تفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سياسية؛ (ج) الاستعانة بالبلدان المجاورة والأطراف المعنية الأخرى في تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

^٣ S/25698.

قرروا، وفقاً لمعاهدة الأمن الجماعي التي وقّعوها في إطار رابطة الدول المستقلة، وتنفيذاً لحق الدفاع عن النفس بصورة فردية وجماعية المنصوص عليها في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، أن يقدموا مساعدة إضافية عاجلة لطاجيكستان، بما في ذلك مساعدة عسكرية. وقالوا إنهم يطلبون إلى مجلس الأمن، نظراً لما يتعرض له السلم والأمن في المنطقة من تهديد، أن ينظر بصورة عاجلة في الحالة الخطيرة الناشئة على الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان وأن يتخذ التدابير اللازمة لضمان حرمة هذه الحدود، بما في ذلك إمكانية إرسال مراقبي الأمم المتحدة.

ثم أعلنت الرئيسة أنّها قد أذن لها، في أعقاب مشاورات أُجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن تدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس^٥:

إنّ المجلس يعرب عن قلقه العميق إزاء استمرار العنف والنزاع المسلح في طاجيكستان وإزاء تصاعد الأزمة القائمة على امتداد الحدود الطاجيكستانية - الأفغانية واحتمال أن يؤدي النزاع إلى تهديد السلم والاستقرار في آسيا الوسطى وما وراءها.

ويؤكد المجلس ضرورة الماسّة لوقف جميع الأعمال العدائية على الحدود الطاجيكستانية - الأفغانية. ويحث حكومة طاجيكستان، وكافة الجماعات المعارضة، على أن تقبل، في أقرب وقت ممكن، بضرورة تحقيق حل سياسي شامل، والمشاركة في عملية تفاوضية من أجل إقرار وقف لإطلاق النار في وقت مبكر، والقيام، في نهاية المطاف بتحقيق مصالحة وطنية بأكبر مشاركة ممكنة من جميع الفئات السياسية وجميع المناطق في البلد. والمجلس يتطلع إلى قيام حكومة طاجيكستان، وكافة الجماعات المعارضة، بمراعاة الحقوق السياسية الأساسية لكافة الفئات في طاجيكستان، وذلك من أجل تشجيع التوصل إلى مصالحة دائمة وتحقيق الامتثال التام للمبادئ التي تلتزم بها طاجيكستان بوصفها دولة مشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

ويعيد المجلس تأكيد ضرورة احترام سيادة طاجيكستان وجميع البلدان الأخرى في المنطقة، وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها.

ويرحب المجلس بالجهود التي تبذلها الأطراف الإقليمية والرامية إلى تحقيق استقرار الحالة. ويرحب المجلس، على وجه الخصوص، باجتماع القمة لرؤساء الدول والحكومات من جمهورية كازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، والاتحاد الروسي، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية أوزبكستان، المعقود في موسكو في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٣، بمبادرة من الاتحاد الروسي، واجتماع القمة لمنطقة التعاون الاقتصادي، المعقود في اسطنبول يومي ٦ و ٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، وما اتخذته الاجتماعات من قرارات تهدف إلى التوصل إلى حلول سلمية للمشاكل على الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان. ويرحب المجلس أيضاً بالجهود التي يبذلها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. والمجلس يقر بالإجراءات التي اتخذتها حكومتا أفغانستان وطاجيكستان اللتان أنشأتا هيئات تفاوضية جديدة بهدف تخفيف التوتر على امتداد الحدود المشتركة.

الخاص إلى أفغانستان وغيرها من بلدان المنطقة لإجراء مزيد من المناقشات. وأعرب عن قلقه العميق حيال الوضع في طاجيكستان، والذي وصفه بأنه يحمل بذور تهديد كبير للسلم والأمن في آسيا الوسطى وخارجها. وشدد على الحاجة إلى بذل جهود متضافر لحض حكومة طاجيكستان وكافة الجماعات الرئيسية في المعارضة على قبول حل سياسي وعلى المشاركة في عملية التفاوض وأوضح أنه سيكون مستعداً لأن يوصي مجلس الأمن بأن يكون رد فعله إيجابياً في ما يتعلق بأي طلب معقول من جانب الطرفين للحصول على مساعدة الأمم المتحدة في جهودهما لتنفيذ مختلف المبادرات الجاري النظر فيها. وقال إنّه، في هذه الظروف، يقترح تمديد ولاية مبعوثه الخاص ثلاثة أشهر أخرى أي حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وأوضح أنه يتفق مع المبعوث الخاص في آرائه وهي أنّ طاجيكستان تحتاج إلى المشورة والمساعدة في تنمية مختلف أجزاء هيكلها الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، وكذلك إلى المساعدة الإنسانية، مشيراً إلى أنّ الحكومة سعت أيضاً إلى الحصول على الخدمات الاستشارية من الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، وقائلاً إنّه ستكون هناك حاجة إلى وجود متعدد الأوجه للأمم المتحدة في دوشانبي، وإنّه في هذه الأثناء يقترح تمديد أجل الفريق الصغير من مسؤولي الأمم المتحدة الموجود فعلاً في طاجيكستان لفترة ثلاثة أشهر.

وفي الجلسة ٣٢٦٦، المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل طاجيكستان، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجّهت الرئيسة (الولايات المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس موجّهة إلى الأمين العام من ممثل طاجيكستان^٦، ذكر فيها أنّه بالنظر إلى استمرار حشد أعداد كبيرة من قوات المعارضة المسلحة الطاجيكية والمجاهدين الأفغان في أراضي أفغانستان على طول الحدود مع طاجيكستان فإن حكومة طاجيكستان ترى أن البديل الوحيد هو العمل الحاسم لوضع حد للعدوان المسلح في تلك المنطقة، وهو ما يتفق تماماً مع حق الدفاع عن النفس بصورة فردية وجماعية المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ووجّه الرئيس الانتباه أيضاً إلى رسالة مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجّهة من ممثلي الاتحاد الروسي وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان^٧، يحيلون بها عدة وثائق اعتمدت في اجتماع رؤساء دول الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان الذي انعقد في موسكو بتاريخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٣. وفي إحدى تلك الوثائق^٧، أحاط وزراء خارجية البلدان المشاركة الخمسة الأمين العام علماً بأنهم

^٥ S/26241.

^٦ S/26290.

^٧ المرجع نفسه، المرفق الثالث.

حكوماتهم وضع قوات لحفظ السلم تابعة لائتلاف للرابطة في أراضي طاجيكستان، بهدف تحقيق استقرار الوضع في ذلك البلد^{١٠}. وذكر أيضاً حدوث تطورات مشجّعة على الجبهة الثنائية بزيارة رئيس طاجيكستان لكابول التي استغرقت ثلاثة أيام واحتُمتت في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٣.

وقال الأمين العام إنَّ التطورات الراهنة في طاجيكستان والمنطقة المجاورة تبعث على الأمل في التوصل إلى حل سياسي للنزاع وتبعث أيضاً على القلق الشديد بشأن خطر حدوث مزيد من التدهور في الوضع. ومن اللازم بذل جهود متضافرة للتغلب على الصعوبات المتبقية ولإقناع حكومة طاجيكستان وكل جماعات المعارضة الرئيسية ببدء عملية تفاوض جديدة دون مزيد من الإبطاء. وأوضح أنه سيكون على استعداد لأن يستجيب لأي طلب معقول من جانب الأطراف ولأن يوصي المجلس بألية رصد دولية ملائمة للمساعدة على تنفيذ الاتفاقات التي يمكن إبرامها بين هذه الأطراف في المستقبل. وقال إنَّه قرر، في ظل هذه الظروف، تمديد ولاية مبعوثه الخاص حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤. وقد طلبت حكومة طاجيكستان منه أن ينشئ مكتباً متكاملًا للأمم المتحدة في دوشانبي. وهو يقترح، ريثما تتخذ الجمعية العامة قراراً بشأن هذه المسألة، أن يواصل فريق موظفي الأمم المتحدة الصغير الموجود فعلاً في طاجيكستان أداء مهامه إلى حين إنشاء هذا المكتب^{١١}.

وبرسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣^{١٢}، أبلغ رئيس مجلس الأمن (الرأس الأخضر) الأمين العام بما يلي:

طلب إليّ أعضاء مجلس الأمن أن أتوجه إليكم بالشكر على تقريركم المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ عن طاجيكستان. ويشعر أعضاء المجلس بالقلق إزاء الحالة في طاجيكستان على النحو الوارد في ذلك التقرير، وهم لذلك يرحبون بقراركم بتمديد ولاية مبعوثكم الخاص حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤. ويوافق أعضاء المجلس على اقتراحكم الوارد في الفقرة ١٦ من تقريركم والداعي إلى أن يواصل الفريق الصغير من موظفي الأمم المتحدة الموجود حالياً في طاجيكستان أداء مهامه إلى حين اتخاذ قرار بشأن الاقتراح الداعي إلى إنشاء مكتب متكامل.

ويرحب أعضاء المجلس بمواصلة الجهود التي يبذلها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان وهم يتطلعون إلى القيام بما سترونه مناسباً من تنسيق وثيق بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وتطوير ذلك التنسيق.

ويتطلع أعضاء المجلس إلى تلقي تقارير أخرى عن التطورات الجارية في طاجيكستان وعن أي توصيات قد ترغبون في التقدم بها مستقبلاً.

ويوجه المجلس الانتباه إلى الحالة الإنسانية الحرجة السائدة في طاجيكستان وفي مخيمات اللاجئين الطاجيكستانيين الموجودة في شمالي أفغانستان وإلى الحاجة إلى مساعدة إنسانية إضافية. واستقرار الحالة على امتداد الحدود الطاجيكستانية - الأفغانية سيكون من شأنه مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القيام بمهمتها. ويطلب المجلس إلى حكومة طاجيكستان أن تواصل مساعدتها في إعادة جميع الطاجيكستانيين الذين فروا من الحرب الأهلية ويودون العودة إلى ديارهم وفي إعادة دمجهم.

ويعرب المجلس عن تقديره لتقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ ويرحب بمقترحاته الداعية إلى تمديد ولاية مبعوثه الخاص لغاية ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وتمديد فترة عمل موظفي الأمم المتحدة الموجودين حالياً في طاجيكستان لمدة ثلاثة أشهر. وبالنظر إلى عدم استقرار الحالة على الحدود الطاجيكستانية - الأفغانية فإن المجلس يرحب بقرار الأمين العام بإنفاذ مبعوثه الخاص إلى أفغانستان والبلدان الأخرى في المنطقة. والمجلس يرحب أيضاً باستعداد الأمين العام لقبول الطلبات التي يمكن أن تقدمها الأطراف للحصول على مساعدة الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها بالفعل، ويطلب أن يظل هو وممثلته الخاص على اتصال وثيق بالأطراف.

ويتطلع المجلس إلى تلقي تقارير دورية من الأمين العام عن مهمة مبعوثه الخاص وعن توصيات الأمين العام بشأن الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد في تسوية الحالة ومن أجل القيام بصورة أكثر وضوحاً بتحديد النطاق الممكن لمشاركة الأمم المتحدة. وسيبقى مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣: رسالة موجهة من الرئيس إلى الأمين العام

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في طاجيكستان^{١٣}. وذكر الأمين العام في التقرير أنَّ الحالة في طاجيكستان، وبخاصة على الحدود الطاجيكية - الأفغانية، تبعث على القلق الشديد. إذ تحدث بصفة يومية عمليات تسلل من جانب جماعات المعارضة المسلحة من إقليم أفغانستان ويحدث قتال بينها وبين قوات الحكومة وقوات رابطة الدول المستقلة. وعلاوة على ذلك، تتزايد كثافة المجاهدة المسلحة داخل البلد. ويظل قائماً خطر أن يمتد عدم الاستقرار إلى البلدان المجاورة. وما زال الوضع الإنساني مدعاة لقلق بالغ. وثمة تقارير مقلقة أيضاً تفيد بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في طاجيكستان.

وذكر الأمين العام أنَّ وزراء خارجية الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان قد أحاطوه علماً بقرار

^{١٠} انظر S/26610.

^{١١} S/26743، الفقرة ١٦.

^{١٢} S/26794.

^{١٣} S/26743.

ويرحب أعضاء المجلس بقراركم توسيع نطاق ولاية مبعوثكم الخاص وتمديد فترتها لثلاثة أشهر أخرى حتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤، وكذلك باعتزامكم مواصلة الإبقاء لفترة مماثلة على الفريق الصغير من موظفي الأمم المتحدة الموجود حالياً في طاجيكستان.

ويتطلع أعضاء المجلس إلى تلقي تقارير لاحقة عن التطورات في طاجيكستان، وإحاطات عن مهمة السيد بيريز - بالون، وخاصة عن التقدم المحرز في المحادثات السياسية، وأي توصيات أخرى قد تودون التقدم بها في المستقبل.

المقرر المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤: رسالة من الرئيس إلى الأمين العام

في ٥ أيار/مايو ١٩٩٤، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في طاجيكستان^{١٥}، أبلغ فيه المجلس بالجولة الأولى من المحادثات الطاجيكية المشتركة بشأن المصالحة الوطنية، التي عُقدت تحت إشراف الأمم المتحدة في موسكو في الفترة من ٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

وقد تمكن الطرفان خلال المحادثات من وضع جدول أعمال شامل للفترة التي ستستغرقها المفاوضات الطاجيكية المشتركة بما يشمل ثلاث مجموعات من المسائل المتصلة بتحقيق المصالحة الوطنية، وهي: (أ) التدابير الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية في طاجيكستان؛ (ب) حل مشكلة اللاجئين والمشردين داخلياً؛ (ج) المسائل المؤسسية الرئيسية وتوطيد أركان دولة طاجيكستان. وذكر الأمين العام أنّ أوسع فجوة بين موقفي الطرفين ظهرت خلال مناقشة المجموعة الثالثة من المسائل المدرجة على جدول الأعمال. ونتيجة لذلك، وافق الوفدان على أن يُنظر في المستقبل في المجموعات الثلاث من المسائل كافة كمجموعة واحدة وأن يتفاوضا على حلول توفيقية استناداً إلى ذلك النهج. وأكد الطرفان الطاجيكيان من جديد أيضاً التزامهما بالحوار السياسي بوصفه الوسيلة الوحيدة لتحقيق مصالحة وطنية وأدرجا هذا المبدأ في "بلاغهما المشترك"^{١٦}. وفي الوقت نفسه ما زالت الحالة السائدة في طاجيكستان وعلى حدودها مع أفغانستان غير مستقرة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية العميقة تترك أثراً سلبياً على محاولات الحكومة لتحقيق استقرار سياسي في البلد. والعوامل المذكورة أعلاه، بالافتتان بحالة عدم الاستقرار والقتال الجاري في أفغانستان المجاورة، تحول دون عودة اللاجئين الطاجيكيين. ولاحظ الأمين العام أنّ الجولة الأولى من المحادثات الطاجيكية المشتركة التي عُقدت في موسكو كانت مشجّعة وحققت توقعاته. فالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن جدول الأعمال الشامل وتوقيع عدد من الوثائق هما أول خطوتين هامتين في طريق بناء الثقة بين الطرفين الطاجيكيين. وذكر أنّ بلدان

المقرر المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤: رسالة من الرئيس إلى الأمين العام

في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في طاجيكستان أبلغ فيه المجلس بنتائج المباحثات التي أجراها مبعوثه الخاص مع حكومة طاجيكستان والأطراف الأخرى، ومن بينها ممثلو البلدان المجاورة وغيرها من البلدان، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٤^{١٣}. وأثناء المحادثات، وافقت الأطراف الطاجيكية على بدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن. ولكن كانت هناك خلافات بينها بشأن مسألة مكان إجراء المحادثات، ومسألة وجود مراقبين فيها. وتيسيراً لتسوية هذه الخلافات أجرت حكومة الاتحاد الروسي، بناءً على طلب المعارضة الطاجيكية، مشاورات معها. ولاحقاً، في رسالتين مؤرختين ٢٣ و ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٤، أبلغ رئيس طاجيكستان ورئيس وفد المعارضة الطاجيكية، على التوالي، الأمين العام باستعدادهما لبدء المحادثات. وفي ضوء هذه التطورات، أصدر الأمين العام تعليمات إلى مبعوثه الخاص بأن يدعو الأطراف الطاجيكية إلى جولة أولى من المحادثات تُعقد في موسكو، وتشارك فيها حكومات الاتحاد الروسي وأفغانستان وأوزبكستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية وقيرغيزستان وكازاخستان بصفة مراقبين. وقرر أيضاً تمديد ولاية مبعوثه الخاص لفترة ثلاثة أشهر أخرى حتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤ وتوسيع نطاق ولايته ليبدل مساعيه الحميدة، بناءً على طلب الأطراف المعنية، أثناء المفاوضات السياسية بشأن المصالحة الوطنية. وأعرب الأمين العام عن اعتقاده أيضاً بأنّه سيلزم تمديد ولاية مجموعة صغيرة من موظفي الأمم المتحدة الموجودين حالياً في طاجيكستان، لنفس الفترة. وقال إنّّه سيكون على استعداد لأن يوصي المجلس بأن يستجيب استجابة إيجابية لأي طلب معقول قد تتقدم به الأطراف من أجل ما تراه مناسباً من آليات الرصد الدولية.

وبرسالة مؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤^{١٤}، أبلغ رئيس المجلس (نيوزيلندا) الأمين العام بما يلي:

أتشرف بإبلاغكم بأنّ أعضاء مجلس الأمن نظروا في تقريركم المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بشأن نتيجة المناقشات التي أجراها في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير مبعوثكم الخاص لطاجيكستان، السيد راميرو بيريز - بالون، مع حكومة طاجيكستان وأطراف أخرى شملت ممثلي بلدان مجاورة وبلدان أخرى.

وقد طلب إلى أعضاء المجلس أن أعرب عن تقديرهم للعمل الذي أنجزه مبعوثكم الخاص. وهم يرحبون على وجه الخصوص بجهوده، وجهود الاتحاد الروسي والدول المجاورة بهدف تأمين موافقة الأطراف على الشروع في حوار سياسي بشأن المصالحة الوطنية.

^{١٥} S/1994/542.

^{١٦} المرجع نفسه، المرفق الثالث.

^{١٣} S/1994/379.

^{١٤} S/1994/494.

المقرر المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٢٧): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٤٢٧، المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، استأنف مجلس الأمن نظره في البند. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (إسبانيا) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية إيران الإسلامية^{١٨}، يحيل بها نص اتفاق بشأن وقف إطلاق النار وغيره من الأعمال القتالية مؤقتاً على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي داخل البلد خلال فترة المحادثات، وقّعه الحكومة الطاجيكية والمعارضة الطاجيكية في طهران في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وبموجب الاتفاق، اتفق الطرفان، في جملة أمور، على وقف مؤقت لإطلاق النار ووقف غيره من الأعمال القتالية على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي داخل البلد. واتفقا أيضاً على إنشاء لجنة مشتركة تضم ممثلين عن حكومة طاجيكستان وعن المعارضة الطاجيكية عملاً على ضمان التنفيذ الفعّال للاتفاق وطلباً إلى مجلس الأمن مساعدة اللجنة في أعمالها من خلال توفير خدمات الوساطة السياسية ومن خلال إيفاد مراقبي الأمم المتحدة العسكريين إلى مناطق النزاع.

ثم أعلن الرئيس أنه قد أُذن له، في أعقاب مشاورات أُجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس^{١٩}:

يرحب مجلس الأمن بالاتفاق المتعلق بالوقف المؤقت لإطلاق النار الذي وقّعه ممثلاً حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في طهران بفضل المساعي الحميدة للمبعوث الخاص للأمين العام وبمساعدة من ممثلي الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية وغيرهما من البلدان التي حضرت المحادثات الطاجيكية المشتركة بصفة مراقب. وقد اتفق الطرفان على الوقف المؤقت لجميع الأعمال العدائية على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي داخل البلد بمساعدة المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة. ويعرب المجلس عن أمله في أن تؤدي الجولة الثالثة من المحادثات الطاجيكية المشتركة في إسلام آباد إلى مزيد من التعزيز للتقدم المحرّز نحو تحقيق التسوية السياسية.

ويؤكد المجلس من جديد دعمه الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص لتشجيع الحوار السياسي بين حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية الذي يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

ويلاحظ المجلس الطلب الذي وجهه الطرفان إلى المجلس من أجل مساندة الأمم المتحدة للاتفاق. ويدعو المجلس الأمين العام إلى أن يقدم على وجه الاستعجال آراءه وتوصياته بشأن هذا الطلب والجوانب الأخرى لتنفيذ الاتفاق.

المنطقة والبلدان الأخرى التي حضرت المحادثات بصفة مراقب قدمت مساعدة هامة في تنظيم وعقد هذه الجولة الأولى. ومن الأهمية بمكان توظيف الزخم المحرّز في موسكو وجعل الحوار السياسي غير قابل للارتداد. ويشارك مبعوثه الخاص في الأعمال التحضيرية المتعلقة بالجولة الثانية من المحادثات. وفي هذا السياق، ناشد الطرفين الطاجيكيين التحلي بضبط النفس والامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يعيق عملية المفاوضات والمصالحة الوطنية.

وبرسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤^{١٧}، أبلغ رئيس المجلس (نيجيريا) الأمين العام بما يلي:

لقد نظر أعضاء مجلس الأمن في تقريركم المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٤ عن الحالة في طاجيكستان، والجهود التي ما فتئت تضطلعون بها أنتم والسيد راميرو بيريز - بالون، مبعوثكم الخاص، بغرض تعزيز الحوار السياسي بين الطرفين الطاجيكيين الرامي إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

وقد طلب إلى أعضاء المجلس أن أنقل إليكم تأييدهم التام لما بذلتموه ومبعوثكم الخاص من جهود في تناول المجموعات الثلاث من القضايا التي حددها الطرفان الطاجيكيان، والتي تتصل بتحقيق المصالحة الوطنية، وهي: القضايا المتعلقة بتحقيق تسوية سياسية وإيجاد حل لمشكلة اللاجئين والمشردين داخلياً، فضلاً عن القضايا المؤسسية الرئيسية. وهم يشعرون بمثل ما تشعرون به من تشجيع إزاء ما تمخضت عنه الجولة الأولى من المحادثات الطاجيكية المشتركة في موسكو، والتي أعاد فيها كلا الطرفين تأكيد التزامهما بالحوار السياسي بوصفه الوسيلة الوحيدة لتحقيق المصالحة الوطنية. ويتفق أعضاء المجلس معكم في الملاحظة التي أبديتها من أنه من الأهمية بمكان الاستفادة من الزخم الذي أحرز في موسكو لجعل الحوار السياسي أمراً لا رجعة فيه.

ويشني أعضاء المجلس على الدور الذي قام به الاتحاد الروسي في تنظيم وعقد الجولة الأولى من المفاوضات في موسكو. ويلاحظون مع التقدير المساعدة القيمة التي قدمتها بلدان المنطقة وغيرها من البلدان المشتركة في المحادثات بصفة مراقب تحقيقاً لهذه الغاية. ويأملون في أن تؤدي الجولة الثانية من المحادثات التي يستعد مبعوثكم الخاص للاضطلاع بها إلى تدعيم ما تحقّق من مكاسب في جولة المحادثات الأولى. وفي هذا الصدد، فإنهم يناشدون الطرفين الطاجيكيين التعاون التام معكم ومع مبعوثكم الخاص وبعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان من أجل دفع عملية المفاوضات وتحقيق المصالحة في الدولة الطاجيكية، والامتناع عن أي إجراء يمكن أن يعوق هذه العملية.

ويتطلع أعضاء المجلس إلى تلقي تقريركم المقبل عن الحالة في طاجيكستان.

^{١٨} S/1994/1080

^{١٩} S/PRST/1994/56

^{١٧} S/1994/597

أكبر قدر ممكن من الأراضي لسيطرته قبل دخول الاتفاق حيز النفاذ. وناشد الأمين العام الطرفين ممارسة ضبط النفس إلى أقصى حد خلال الفترة القصيرة السابقة على دخول الاتفاق حيز النفاذ مع وصول مراقبي الأمم المتحدة.

وبرسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤^{٢٢}، أبلغ رئيس المجلس (إسبانيا) الأمين العام بما يلي:

يود أعضاء مجلس الأمن أن يعربوا عن تقديرهم لتفكيركم عن الحالة في طاجيكستان، إثر الاتفاق بشأن وقف إطلاق نار وغيره من الأعمال القتالية مؤقتاً على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي داخل البلد خلال فترة المحادثات. وقد نظروا في تقريركم أثناء المشاورات غير الرسمية التي أجريت يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، واستمعوا إلى عرض قدمه مبعوثكم الخاص لطاجيكستان، السيد راميرو بيريز - بالون.

وأحاط أعضاء المجلس علماً بالملاحظات والتوصيات التي تضمنها تقريركم، بما في ذلك تمديد فترة وجود الفريق الصغير من موظفي الأمم المتحدة الموجود حالياً في طاجيكستان لمدة أربعة أشهر. وأولى الأعضاء عناية خاصة لقراركم إرسال ما لا يزيد على خمسة عشر مراقباً تعزيراً لذلك الفريق، لمواصلة أداء المهام المبنية في تقريركم المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤. على أن هذا الترتيب هو، في مفهومهم، تدبير مؤقت، ريثما يتخذ المجلس قراراً بشأن إمكانية إنشاء بعثة مراقبين تابعة للأمم المتحدة في طاجيكستان، استناداً إلى توصيات جديدة تقدمونها.

ويؤيد أعضاء المجلس بقوة مناشدتكم الطرفين ممارسة ضبط النفس إلى أقصى حد خلال الفترة السابقة لدخول الاتفاق حيز النفاذ. وهم يؤكدون أيضاً من جديد على أهمية تنفيذ الطرفين للالتزامات التي تعهدا بها.

ويود أعضاء المجلس اغتنام هذه الفرصة لتقديم الشكر لكم ولبعوثكم الخاص لما تبذلانه من جهود متواصلة للمساهمة في التوصل إلى تسوية سياسية في طاجيكستان.

المقرر المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٥٢): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٤٥٢، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، استأنف مجلس الأمن نظره في البند. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل طاجيكستان، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجهت الرئيسة (الولايات المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الاتحاد الروسي^{٢٣}، يجيل بها عدداً من الوثائق التي اعتمدها اجتماع مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة عُقد في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر

ويؤكد المجلس على أهمية تنفيذ الطرفين للالتزامات التي تعهدا بها، ويشدد في هذا الصدد على ضرورة التقيد الصارم بوقف إطلاق النار وغيره من الأعمال القتالية.

المقرر المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤: رسالة موجهة من الرئيس إلى الأمين العام

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في طاجيكستان^{٢٠}. وذكر الأمين العام في التقرير بأنه أعلم أعضاء المجلس، في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤^{٢١}، بقراره تعليق الأعمال التحضيرية للجولة الثالثة من المباحثات المعقودة في إسلام آباد بين الطرفين الطاجيكيين، نظراً لعدم إحراز حكومة طاجيكستان أي تقدم في تنفيذ التدابير الضرورية لبناء الثقة. وفي الأسابيع التالية، اعتمدت الحكومة عدداً من التدابير الهامة، فسرها على أنها إثبات من الحكومة لالتزامها بتسوية الصراع عن طريق الحوار السياسي. وتبعاً لذلك أصدر إلى مبعوثه الخاص لطاجيكستان تعليمات بإجراء مشاورات مع الطرفين الطاجيكيين بهدف تنظيم الجولة التالية من المحادثات فيما بين الطرفين الطاجيكيين. ونتيجة لذلك، اتفق الجانبان على إجراء مشاورات رفيعة المستوى في طهران لمناقشة إمكانيات عقد جولة ثالثة من المحادثات فيما بين الطرفين الطاجيكيين في إسلام آباد. ومكنت المشاورات، التي عُقدت في الفترة من ١٢ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الطرفين من توقيع اتفاق بشأن وقف إطلاق النار وغيره من الأعمال القتالية، مؤقتاً، على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي داخل البلد، وذلك خلال فترة المحادثات. واتفق الطرفان أيضاً على عقد الجولة التالية من المحادثات فيما بين الطرفين الطاجيكيين في إسلام آباد في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وأعرب الأمين العام عن اعتقاده بأن توقيع اتفاق طهران هو خطوة هامة صوب تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة السلم إلى طاجيكستان. وقال إنه يعترف، في هذه الظروف، بتمديد ولاية مبعوثه الخاص لمدة أربعة أشهر أخرى تنتهي بنهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وأوصى كذلك بتمديد ولاية فريق موظفي الأمم المتحدة الصغير الموجود في طاجيكستان، لمدة أربعة أشهر أخرى هو أيضاً، وبتعزيزه بعدد من المراقبين العسكريين يصل إلى ١٥ مراقباً يؤخذون من عمليات حفظ السلم الجارية الآن، وذلك كتدبير مؤقت ورهنأ بقرار يتخذه مجلس الأمن بإنشاء بعثة جديدة من مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. وقرر، في الوقت نفسه، إيفاد بعثة تقنية إلى طاجيكستان، فوراً، لتقييم طرائق إنشاء بعثة مراقبين مستقبلاً. وقال إنه يتلقى تقارير مشجعة عن حدوث تغيرات إيجابية في المناخ السائد في طاجيكستان إثر توقيع الاتفاق. بيد أن ثمة تقارير مقلقة عن محاولات كل من الجانبين إخضاع

^{٢٢} S/1994/1118.

^{٢٣} S/1994/1236.

^{٢٠} S/1994/1102.

^{٢١} انظر S/1994/893.

ويدعو المجلس الطرفين إلى بذل كل الجهود اللازمة لمواصلة إحراز تقدم هام خلال الجولة المقبلة من المحادثات الطاجيكية المشتركة. وهو يطلب إليهما أن يستمرا في التعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام من أجل تحقيق هذا الغرض.

ويؤكد المجلس مجدداً دعمه للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص لتيسير الحوار السياسي بين حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية، الذي يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية. وهو يرحب بإنشاء الأطراف للجنة المشتركة المعنية برصد تنفيذ الاتفاق، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم على وجه السرعة، آراءه وتوصياته المتعلقة بالدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في المساعدة على التنفيذ العملي للاتفاقات التي تم التوصل إليها، وضمنها أية آثار ترتبها على بعثة الأمم المتحدة الحالية إلى طاجيكستان.

ويدعو المجلس المجتمع الدولي، ولا سيما دول المنطقة، إلى تقديم أكبر قدر من الدعم لتوطيد تقدم المصالحة الوطنية التي تحققت في أثناء المحادثات الطاجيكية المشتركة، وإلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تؤدي إلى تعقيد عملية السلم.

المقرر المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٨٢):
القرار ٩٦٨ (١٩٩٤)

في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في طاجيكستان^{٢٦}، أفاد فيه عن الجولة الثالثة من المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين وأوجز خطة بشأن إمكانية القيام بعملية لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة في طاجيكستان. وقد أُجريت الجولة الثالثة من المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين في إسلام آباد في الفترة من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بمشاركة مراقبين من الاتحاد الروسي، وأفغانستان، وأوزبكستان، وباكستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وكازاخستان، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وبناءً على طلب الطرفين ترأس مبعوثه الخاص المحادثات وبذل مساعيه الحميدة أثناء المفاوضات. وبالرغم من أنّ القضايا المؤسسية الأساسية وتوطيد دعائم دولة طاجيكستان كانت تعتبر سابقاً بمثابة البنود الرئيسية على جدول أعمال الجولة الثالثة من المحادثات، فقد أصبح في الواقع تمديد اتفاق طهران هو القضية الرئيسية المتفاوض حولها في إسلام آباد. ودلّل الطرفان صعوبات خطيرة وتوصلاً إلى اتفاق على تمديد وقف إطلاق النار وغيره من الأعمال العدائية لمدة ثلاثة أشهر أخرى حتى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥.^{٢٧}

١٩٩٤، ومن بينها قرار بتمديد فترة وُزِع قوات حفظ السلم المشتركة التابعة لدول الرابطة في طاجيكستان حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ووجهت انتباههم أيضاً إلى رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئاسة المجلس من ممثل باكستان^{٢٨}، يحيل بها نص البروتوكول المتعلق باللجنة المشتركة لتنفيذ اتفاق طهران ونص بيان مشترك عن نتائج الجولة الثالثة من المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين بشأن المصالحة الوطنية، التي عُقدت في إسلام آباد في الفترة من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد أكد الطرفان، ببيانهما المشترك، التزامهما بروح اتفاق طهران، الذي اتفقا على تمديده حتى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥. وأكدوا مجدداً التزامهما بالإفراج عن عدد متساو من المحتجزين والسجناء وأسرى الحرب قبل منتصف ليل ٦/٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وأعلنّا أنّ الاتفاق سيصبح لاحقاً في حالة عدم وفاء أي من الطرفين بهذه الالتزامات بحلول ذلك التاريخ. وأعاد الطرفان تأكيد التزامهما بتسوية النزاع بالوسائل السياسية واتفقا في هذا الصدد على عقد الجولة القادمة من المحادثات في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في موسكو.

ثم أدلت الرئيسة بالبيان التالي نيابة عن المجلس^{٢٩}:

يرحب مجلس الأمن بالاتفاق الذي توصل إليه الطرفان أثناء الجولة الثالثة من المحادثات الطاجيكية المشتركة التي عُقدت في إسلام آباد من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بشأن التمديد، حتى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، لفترة الاتفاق بشأن وقف إطلاق النار وغيره من الأعمال القتالية مؤقتاً على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي داخل البلد خلال فترة المحادثات، المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ويرحب أيضاً بتوقيع البروتوكول بشأن اللجنة المشتركة لرصد تنفيذ الاتفاق. وقد جرى التوصل إلى هذه الاتفاقات عن طريق المساعي الحميدة للمبعوث الخاص للأمين العام وبمساعدة ممثلي الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية باكستان الإسلامية وغيرها من البلدان، فضلاً عن ممثلي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة المؤتمر الإسلامي، الذين شاركوا بصفة مراقبين في المحادثات الطاجيكية المشتركة.

ويرحب المجلس كذلك بإعادة تأكيد الطرفين لالتزامهما بتسوية النزاع بالأساليب السياسية فقط، وباتفاقيتهما على أن تعقد الجولة المقبلة من المحادثات في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في موسكو.

ويؤكد المجلس على أهمية قيام الطرفين، على نحو تام وفي حينه، بتنفيذ الالتزامات التي أخذها على عاتقهما، ومن ضمنها تلك التي تتصل بتبادل الأسرى. ويؤكد خصوصاً على الحاجة إلى التقيد الدقيق بوقف إطلاق النار والأعمال القتالية كافة.

^{٢٦} S/1994/1363.

^{٢٧} انظر S/1994/1253، المرفق.

^{٢٨} S/1994/1253.

^{٢٩} S/PRST/1994/65.

وتحدث ممثل طاجيكستان فقال إن قيادة طاجيكستان تنتهج سياسة ثابتة ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ولكن لن يتسنى تحقيق ذلك إلا بامتنال الأطراف الثابت للالتزامها بموجب اتفاق طهران. ويشعر وفد بلده ببالغ القلق لاستمرار وتصاعد محاولات فضائل متمردي المعارضة تأجيج الجو بأعمال التخريب واحتجاز الرهائن وأعمال الإرهاب ويعلق أهمية على توجيه المجلس نداءً عاجلاً إلى الطرفين للامتنال للاتفاق والامتناع عن الإقدام على أي خطوات من شأنها أن تسبب تفاقم الحالة القائمة. ويعلق وفد بلده أهمية أيضاً على نداء مجلس الأمن إلى جميع الدول والجهات الأخرى المعنية بالكف عن القيام بأية أعمال قد تعرقل عملية السلام ويأمل أن يلتزم بهذا النداء أيضاً أولئك الذين يرسلون المرتزقة الأجانب إلى أفغانستان، وإنشاء قوات حفظ السلم الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة عنصر أساسي في تنفيذ مبدأ الدبلوماسية الوقائية الوارد في تقرير الأمين العام "خطة للسلم". ويعتبر وفد بلده تشكيل قوات حفظ السلم الجماعية اتفاقاً إقليمياً أكرم وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وامتثالاً مع مقاصد المنظمة ومبادئها. وحياد ونزاهة تلك القوات يتجلىان بوضوح في ولايتها، مثلما ذكر الأمين العام في تقريره.

وقال المتحدث إنه يعول على أن يعلن مجلس الأمن رسمياً تأييده لأنشطة قوات حفظ السلم الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة. وأعرب كذلك عن تأييد حكومة بلده لإنشاء بعثة مراقبين تابعة للأمم المتحدة في طاجيكستان وتأمل أن يزيد حجمها. وقال إن حكومة بلده تتخذ التدابير الضرورية لكفالة أمن موظفي البعثة والحماية ممتلكاتها^{٢٩}.

وتحدث ممثل عُمان تعليلاً للتصويت، قبل التصويت، فقال إن وفد بلده يرى أنه لا توجد هنالك ضرورة تستدعي أن تنشئ الأمم المتحدة عملية لحفظ السلم في طاجيكستان من شأنها أن تكلف الأمم المتحدة أعباء مالية إضافية، وذلك بالنظر إلى الدعم السياسي الذي تقدمه الأمم المتحدة والدول المجاورة، ومراعاةً لكون المسؤولية الرئيسية عن حل النزاع تقع على كاهل الطرفين الطاجيكيين دون غيرهما. ومع ذلك سيصوت وفد بلده لصالح مشروع القرار استناداً إلى أنه يفهم أن مجلس الأمن يستطيع، من خلال التقرير الذي سيقدمه الأمين العام بعد ذلك، أن يرصد أداء العملية وولايتها، بل ووجودها^{٣٠}.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن وفد بلده يعتبر إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان تحولاً محمداً في موقف مجلس الأمن بالنسبة إلى إيلاء اهتمام أكبر لتسوية الصراعات في الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة ويأمل أن يتعزز هذا الاتجاه ويتطور بدرجة أكبر. ووفد بلده على اقتناع أيضاً بأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ستعمل كعامل استقرار في طاجيكستان، وستعزز التنفيذ الناجح للاتفاق الذي تم التوصل إليه في الجولة الثالثة للمحادثات بين

وجرى تبادل المحتجزين وأسرى الحرب في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في خوروغ من خلال لجنة الصليب الأحمر الدولية. وعقدت اللجنة المشتركة، المنشأة بموجب اتفاق طهران، أول اجتماع لها في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وأبلغ الأمين العام المجلس أيضاً بأن فريقاً من الأمانة العامة زار طاجيكستان في الفترة من ٤ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ لتقييم طرائق إنشاء بعثة مراقبين من أجل طاجيكستان في المستقبل. وستعمل البعثة، التي ستتكون من ٤٠ ضابطاً عسكرياً، بناءً على طلب اللجنة المشتركة أو بمبادرة منها. وستحقق في الشكاوى بشأن انتهاكات وقف إطلاق النار وستقدم استنتاجاتها إلى اللجنة المشتركة وإلى مقر الأمم المتحدة. وستبذل مساعيها أيضاً وثيقة على اتصال وثيق مع قوات رابطة الدول المستقلة والقوات المرابطة على الحدود.

وقال الأمين العام إنه لا ينبغي أن يحدث أي تأخر عن مواصلة السير قدماً في عملية المصالحة الوطنية في طاجيكستان. ومن ثم فقد أوعز إلى مبعوثه الخاص أن يستطلع السبل الكفيلة بتحقيق مزيد من التقدم الملموس خلال جولة المحادثات الرابعة بين الطرفين الطاجيكيين، التي ستجرى في موسكو في أوائل كانون الثاني/يناير. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة داخل طاجيكستان متوترة، وتتفاقم بفعل الأزمة الاقتصادية المشددة التي تؤثر تأثيراً سلبياً على المحاولات الرامية إلى تحقيق الاستقرار السياسي في البلد. وبالنظر إلى هذه الظروف فهو يعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تستجيب لطلب الطرفين الطاجيكيين مساعدتهما في تنفيذ وقف إطلاق النار. ومن ثم فهو يوصي بأن ينشئ مجلس الأمن بعثة مراقبين صغيرة الحجم من النوع الذي وصفه في فقرات التقرير السابقة وصفاً مجملًا لتؤدي تلك المهمة. بيد أنه لا يعتقد أن تلك المساعدة ينبغي أن تكون في شكل مراقبين عسكريين للأمم المتحدة يربطون في طاجيكستان لأجل غير مسمى. فمشاكل طاجيكستان يجب أن تُحل عن طريق عملية سياسية، تساندها الحكومات المعنية بالأمر، ويضطلع بها المجتمع الدولي ككل عن طريق الأمم المتحدة. ولكن المسؤولية الأساسية عن تسوية الخلافات بين الطرفين الطاجيكيين تقع على كاهل هذين الطرفين نفسيهما. أما المجتمع الدولي فينبغي أن يكون تقدمه للمساعدة المطلوبة منه مشروطاً بإقرار الطرفين الطاجيكيين بتلك المسؤولية واتخاذها خطوات فعّالة للوفاء بها.

وفي الجلسة ٣٤٨٢، المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل طاجيكستان، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس (رواندا) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٢٨}.

^{٢٩} S/PV.3482، الصفحات ٢ إلى ٤.

^{٣٠} المرجع نفسه، الصفحات ٤ و ٥.

إِنَّ مجلس الأمن،

إذ يشير إلى بيانات رئيسه المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٣، و ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخين ٢٧ أيلول/سبتمبر و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤،

وإذ يرحب بالاتفاق المبرم بين حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية في سياق الجولة الثالثة من المحادثات الطاجيكية المشتركة التي أجريت في إسلام آباد بشأن التمديد، حتى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، للاتفاق بشأن وقف إطلاق النار وغيره من الأعمال القتالية مؤقتاً على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي داخل البلد خلال فترة المحادثات، الذي تم التوقيع عليه في طهران في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤،

وإذ يرحب أيضاً بتوقيع بروتوكول اللجنة المشتركة لرصد تنفيذ الاتفاق،

وإذ يثني على جهود الأمين العام ومبعوثه الخاص، وكذلك على جهود البلدان والمنظمات الإقليمية التي شاركت بصفة مراقب في المحادثات الطاجيكية المشتركة، مما أسهم في التوصل إلى هذه الاتفاقات،

وإذ يشدد على أن المسؤولية الأساسية عن تسوية الخلافات بين الأطراف الطاجيكية إنما تقع على عاتق هذه الأطراف نفسها، وأن المساعدات الدولية المقدمة بموجب هذا القرار يجب ربطها بعملية المصالحة الوطنية، التي تشتمل، ضمن أمور أخرى، على إجراء انتخابات حرة ونزيهة واتخاذ الأطراف المزيد من تدابير بناء الثقة،

وإذ يرحب بتأكيد الطرفين مجدداً لالتزامهما بحل النزاع بالوسائل السلمية وحدها،

وإذ يؤكد أهمية تحقيق قدر أكبر من التقدم أثناء الجولة الرابعة من المحادثات الطاجيكية المشتركة في موسكو،

وإذ يشير إلى البيانين المؤرخين ٢٤ آب/أغسطس و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الموجّهين إلى الأمين العام من وزراء خارجية الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان،

وإذ يقر مع الترحيب باستعداد قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة في طاجيكستان للعمل مع مراقبي الأمم المتحدة من أجل المساعدة على الحفاظ على وقف إطلاق النار، على النحو المعرب عنه في بيان مشترك صادر عن وزراء خارجية الاتحاد الروسي وأوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤،

وإذ يؤكد أهمية الاتصال الوثيق بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة من جهة وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة في طاجيكستان والقوات على الحدود من جهة أخرى،

الطرفين الطاجيكيين التي عُقدت في إسلام آباد. ويعتقد وفد بلده، في الوقت نفسه، أن المجلس سيعود مرة ثانية في مرحلة لاحقة من التسوية إلى بحث مسألة حجم البعثة. ويلاحظ كذلك أن مشروع القرار يؤكد على أهمية الاتصال الوثيق بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة في طاجيكستان، وهو أمر تأييده وارد في ولاية البعثة. وأعرب عن تأكيده من جديد لاستعداد بلده للتعاون بشكل وثيق مع قوات حفظ السلم الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، وعن اهتمامه بهذا التعاون، قائلاً إنَّ قوات حفظ السلم الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان تضطلعان بولائتين مستقلتين، ولكن هدفهما واحد هو: تعزيز استقرار الوضع وتعضيد عملية المصالحة الوطنية في طاجيكستان، وهي عملية تتطلب التفاعل فيما بينهما^{٣١}.

ورأى ممثل الجمهورية التشيكية أن مشروع القرار يعالج بالصورة اللازمة العناصر الهامة التالية المتعلقة ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان: التعبير عن ولاية واقعية وعملية وإيضاح الإطار الزمني للبعثة، بالإضافة إلى وجود صلة واضحة بين المساعدة الدولية والعملية السياسية المتعلقة بالمصالحة الوطنية في طاجيكستان واعتبار أنَّ المسؤولية الرئيسية عن التقييد بوقف إطلاق النار تقع على عاتق الطرفين الطاجيكيين نفسيهما؛ وقيام مجلس الأمن بإجراء استعراض دوري للوضع السياسي والعسكري العام في طاجيكستان ولأداء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان؛ ودعوة الطرفين إلى ضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وحرية تنقلهم. ويضع مشروع القرار إطاراً واضحاً أيضاً لأنشطة القوات الأخرى في طاجيكستان ولاتصالاتها الوثيقة مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. ويعبر هذا الإطار عن مبدأ حيوي بالنسبة لأداء تلك القوات الأخرى الموجودة في البلد بدعوة من طرف واحد فقط من الطرفين، وهو مبدأ الحياد والنزاهة، المكرس في ولاية البعثة. وأعرب المتحدث عن أمله في أن يتاح بصورة دورية المزيد من المعلومات عن علاقة بعثة الأمم المتحدة مع تلك القوات. وقال إنَّ ثمة حاجة واضحة إلى الشفافية في أنشطة قوات حفظ السلم الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة وكذلك القوات غير الطاجيكية الموجودة على الحدود. وتعتقد حكومة بلده أنَّ رصد حياد تلك القوات ينبغي أن يكون جزءاً من عمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان^{٣٢}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٦٨ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

^{٣١} المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

^{٣٢} المرجع نفسه، الصفحات ٧ إلى ٩.

٩ - بحث الطرفين على التقييد بدقة بالالتزامات التي أخذها على عاتقهما بتنفيذ الاتفاق تنفيذاً كاملاً والامتناع عن أي خطوات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة الراهنة أو إعاقة عملية المصالحة الوطنية؛

١٠ - يرحب بالإفراج في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في خوروج عن المحتجزين وأسرى الحرب، ويدعو إلى مواصلة الأطراف اتخاذ تدابير بناء الثقة وعدم وضع أي عراقيل تحول دون وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى جميع الأشخاص المحتجزين لدى جميع الأطراف فيما يتصل بالنزاع المسلح؛

١١ - بحث جميع الدول والأطراف الأخرى المهتمة على تيسير عملية المصالحة الوطنية والامتناع عن القيام بأي أعمال قد تؤدي إلى تعقيد عملية السلم؛

١٢ - يرحب بالمساعدة الإنسانية التي سبق تقديمها ويدعو الدول الأعضاء إلى زيادة مساهماتها في جهود الإغاثة الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام إنشاء صندوق للتبرعات دعماً لتنفيذ الاتفاق، وخاصة دعماً لأنشطة اللجنة المشتركة، ويشجع الدول الأعضاء على المساهمة في هذا الصندوق؛

١٤ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره النشط.

وبعد التصويت شدّد ممثلو فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على أنّ المسؤولية الرئيسية عن إيجاد تسوية سياسية للنزاع تقع على عاتق الطرفين الطاجيكيين نفسيهما وأنّ مستقبل البعثة مرتبط بعملية المصالحة الوطنية. وأعربوا عن إيلائهم اهتماماً خاصاً لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ولتعزيز الديمقراطية في طاجيكستان. وذكر ممثل الولايات المتحدة تحديداً أنّ القرار الذي اتخذته المجلس يمثل خطوة رئيسية لا يجب الحكم عليها بحجم البعثة التي أنشأها المجلس تواتاً. وأضاف قائلاً إنّ وقف إطلاق النار يجب تمديده إلى ما بعد ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥ إذا كان للبعثة أن تبقى إلى ما بعد هذا التاريخ^{٣٣}.

ورحب متكلمون آخرون بإنشاء البعثة وشددوا على ضرورة أن يتقيد الطرفان بالتزاماتهما وأن يحققا مزيداً من التقدم نحو تحقيق المصالحة الوطنية. وشدّد بعضهم على الحاجة إلى التعاون الوثيق في الميدان بين البعثة والقوات الأخرى التي تعمل في طاجيكستان. وأعرب البعض أيضاً عن اعتقادهم بأنه سيكون من الضروري أن تعمل معاً بعثة الأمم المتحدة وبعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في دوشانبي، انطلاقاً من موقفيهما المختلفين وفي ما يتعلق بولائتيهما المختلفتين^{٣٤}.

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛

٢ - يقرر إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وفقاً للخطة الموجزة في تقرير الأمين العام المذكور أعلاه، وتكون لها الولاية التالية:

(أ) مساعدة اللجنة المشتركة على رصد تنفيذ الاتفاق بشأن وقف إطلاق النار وغيره من الأعمال القتالية مؤقتاً على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي داخل البلد خلال فترة المحادثات؛

(ب) التحقيق في تقارير انتهاكات وقف إطلاق النار وإبلاغها إلى الأمم المتحدة وإلى اللجنة المشتركة؛

(ج) بذل مساعيها الحميدة على النحو المنصوص عليه في الاتفاق؛

(د) إقامة اتصالات وثيقة مع أطراف النزاع، وكذلك إقامة اتصال وثيق مع بعثة الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان، ومع قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة في طاجيكستان، ومع القوات على الحدود؛

(هـ) تقديم الدعم لجهود المبعوث الخاص للأمين العام؛

(و) تقديم خدمات الاتصال السياسي والتنسيق، التي من شأنها تيسير إيصال المعونة الإنسانية المقدمة من المجتمع الدولي؛

٣ - يقرر أن تُنشأ البعثة لمدة لا تتجاوز ستة أشهر، بشرط ألا تستمر إلى ما بعد ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥ إلا إذا قدّم الأمين العام تقريراً إلى المجلس بحلول ذلك التاريخ يفيد بأن الطرفين قد وافقا على تمديد الاتفاق وأنهما ما زالوا يلتزمان بوقف فعّال لإطلاق النار وبالمصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير المنصوص عليه في الفقرة ٣ أعلاه سرداً لعمل البعثة حتى ذلك التاريخ وأن يقدم، كل شهرين بعد ذلك، تقارير عن ذلك العمل وعن التقدم المحرز نحو تحقيق المصالحة الوطنية؛

٥ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل، من خلال المساعي الحميدة لمبعوثه الخاص، الجهود الرامية إلى التعجيل بالسير نحو المصالحة الوطنية؛

٦ - يطلب إلى الطرفين التعاون الكامل مع البعثة، وضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وحرية تنقلهم؛

٧ - يطلب إلى حكومة طاجيكستان إبرام اتفاق مع الأمم المتحدة بشأن مركز البعثة على وجه السرعة، ويطلب إلى الأمين العام إبلاغ مجلس الأمن بما يتحقق في هذا الصدد في تقريره المنصوص عليه في الفقرة ٣ أعلاه؛

٨ - يطلب إلى الطرفين مضاعفة جهودهما لتحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع في أقرب وقت ممكن والتعاون الكامل مع المبعوث الخاص للأمين العام في هذا الصدد؛

^{٣٣} المرجع نفسه، الصفحة ٩ (فرنسا)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (الولايات المتحدة).

^{٣٤} المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦ (باكستان)؛ والصفحة ١١ (إسبانيا)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (الأرجنتين).

مارس ١٩٩٥، على أن يكون من المفهوم أنه سيبدل كل جهد ممكن في هذه الفترة من أجل الحصول على موافقة على إجراء الجولة التالية للمحادثات في أقرب وقت^{٣٧}.

وبرسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥^{٣٨}، أبلغ رئيس المجلس (بوتسوانا) الأمين العام بما يلي:

اطلع أعضاء مجلس الأمن على تقريركم المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٥ والمقدم استجابة للفقرة ٣ من قرار المجلس ٩٦٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

ويؤيد أعضاء المجلس التوصية الواردة في الفقرة ٣٢ من التقرير بشأن استمرار بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لمدة شهر آخر حتى ٦ آذار/مارس ١٩٩٥. ومن الأمور الحيوية استمرار اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ والتفقد الفعلي به. إن أعضاء المجلس، إذ يعيدون تأكيد قرار المجلس ٩٦٨ (١٩٩٤)، يحثون الطرفين في تلك الأثناء على أن يؤكدوا مجدداً، من خلال اتخاذ خطوات محددة، التزامهما بعدم حل النزاع إلا بالوسائل السياسية، والتزامهما بالمصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية.

المقرر المؤرخ ٦ آذار/مارس ١٩٩٥: رسالة من الرئيس إلى الأمين العام

برسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ١٩٩٥^{٣٩}، أبلغ الأمين العام رئيس المجلس أنه، للمحافظة على استمرار العملية السلمية، التمس من وكيل الأمين العام، السيد الدو أخيبو، إجراء مشاورات مع المسؤولين بالاتحاد الروسي وحكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية بهدف حسم المسائل المتعلقة بمكان الجولة الرابعة للمحادثات الطاجيكية وموعدها وجدول أعمالها، وكذلك بهدف التماس الموافقة على تمديد وقف إطلاق النار. وأثناء تلك المشاورات تمكن السيد أخيبو من التوصل إلى اتفاق بشأن تمديد اتفاق وقف إطلاق النار حتى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وقال الأمين العام إنه يوصي لذلك بأن يستمر وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان حتى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، على أساس الولاية المنصوص عليها في القرار ٩٦٨ (١٩٩٤). وسوف يرجع إلى المجلس لدى اختتام مهمة السيد أخيبو.

وبرسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ١٩٩٥^{٤٠}، أبلغ رئيس المجلس (الصين) الأمين العام بما يلي:

أتشرف بإبلاغكم بأن رسالتكم المؤرخة ٣ آذار/مارس ١٩٩٥ المتعلقة ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان قد أطلع عليها أعضاء المجلس.

المقرر المؤرخ ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥: رسالة موجّهة من الرئيس إلى الأمين العام

في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٦٨ (١٩٩٤)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في طاجيكستان^{٤١}، أورد فيه سرداً لأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وللجهود التي اضطلع بها لإحراز تقدم في المصالحة الوطنية. وذكر الأمين العام في التقرير أنه في الفترة من ١٢ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، زار مبعوثه الخاص دوشاني وموسكو وطشقند لإجراء مشاورات مع كبار المسؤولين في هذه العواصم. وخلال هذه المشاورات، أيد رئيس طاجيكستان فكرة عقد جولة رابعة مبكرة من المفاوضات بين الطرفين الطاجيكيين في موسكو. ووافق أيضاً، بناءً على طلب المبعوث الخاص، على تأجيل الانتخابات البرلمانية المقرر عقدها في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، على أن يعلن زعماء المعارضة عزمهم على المشاركة فيها. غير أن المعارضة الطاجيكية لم تبد اهتماماً بالمشاركة في انتخابات برلمانية في تلك المرحلة ورفضت أن توافق على اختيار موسكو مكاناً لعقد المباحثات. وبرسالتين مؤرختين ٢٥ و ٢٧ كانون الثاني/يناير^{٤٢}، وافق رئيس طاجيكستان وزعيم المعارضة، على التوالي، على تمديد اتفاق طهران، ولكن المعارضة وافقت على أن يكون التمديد لمدة شهر واحد فقط.

وقال الأمين العام إن الطرفين المعنيين لم يتيحوا له إلا الامتثال جزئياً فقط للشروط الواردة في الفقرة ٣ من القرار ٩٦٨ (١٩٩٤). فكلا الطرفين قد وافقا على تمديد لوقف إطلاق النار بعد ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، وأعلنا التزامهما بالاستمرار في العملية السياسية. ولكن عدم استعداد المعارضة لقبول موسكو كمكان لإجراء الجولة التالية للمحادثات بين الطرفين الطاجيكيين يجعل الأمين العام في موقف لا يستطيع فيه إبلاغ مجلس الأمن بأن المفاوضات يجري السعي لها في الوقت الراهن على نحو حثيث. وفي نفس الوقت، لا تزال الحالة في طاجيكستان متوترة ولا سيما على الحدود مع أفغانستان، وأثرت الأزمة الاقتصادية تأثيراً سلبياً على الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار سياسي في البلد وإكمال عملية إعادة اللاجئين إلى وطنهم. واحتتم الأمين العام تقريره قائلاً إن أنشطة البعثة فيما يتصل بتنفيذ اتفاق طهران تعد عاملاً مستقرراً هاماً في البلد، رغم نواحي النقص التي تكتنف هذا الاتفاق. وهذا الأمر يعترف به كلا الطرفين الطاجيكيين. ورغم أن انعقاد الجولة الرابعة للمحادثات فيما بين الطرفين الطاجيكيين لا يزال معطلاً، فإن كلا الجانبين ما زالا يعلنان أنهما مصممان على مواصلة العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة. ومن ثم، فهو يوصي باستمرار وجود البعثة في طاجيكستان لمدة شهر آخر، حتى ٦ آذار/

^{٣٧} S/1995/105، الفقرة ٣٢.

^{٣٨} S/1995/109.

^{٣٩} S/1995/179.

^{٤٠} S/1995/180.

^{٤١} S/1995/105.

^{٤٢} المرجع نفسه، المرفقان الأول والثاني.

ويؤيد المجلس تأييداً كاملاً النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الطرفين الطاجيكيين والبلدان الأخرى المعنية من أجل ضبط النفس وبذل أقصى جهودها لمواصلة الحوار السياسي وعقد الجولة المقبلة من المحادثات في أقرب وقت ممكن. ويرحب المجلس بموافقة حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية على اقتراح المبعوث الخاص للأمين العام بعقد اجتماع عاجل رفيع المستوى لممثليهما في موسكو. وهو يطلب إلى بلدان المنطقة ألا تشجع على القيام بأي أنشطة يكون من شأنها تعقيد أو عرقلة عملية السلم في طاجيكستان.

وإذ يعيد المجلس تأكيد قراره ٩٦٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، فإنه يحث الطرفين مرة أخرى على أن يؤكدوا من جديد، من خلال خطوات ملموسة، التزامهما بحل النزاع بالوسائل السياسية دون غيرها. ويكرر المجلس طلبه للطرفين عقد الجولة الرابعة من المحادثات الطاجيكية المشتركة، دون إبطاء، على الأساس الذي اتفق عليه خلال الجولات السابقة من المشاورات.

المقرر المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥: رسالة موجهة من الرئيس إلى الأمين العام

برسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥^{٤٣}، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن أن مبعوثه الخاص لطاجيكستان يواصل إجراء المفاوضات رفيعة المستوى فيما بين الطرفين الطاجيكيين التي بدأت في موسكو في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بشأن تمديد وقف إطلاق النار، وجدول أعمال جولة رابعة من المحادثات فيما بين الطرفين الطاجيكيين وموعدها ومكانها. ولكن في تلك المرحلة ما زالت النتيجة غير مؤكدة. وفي غضون ذلك يوصي الأمين العام باستمرار بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في العمل وفقاً لولايتها إلى أن تتاح للمجلس فرصة لاستعراض تقريره عن الحالة في طاجيكستان، عملاً بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٤)، وسيقدم ذلك التقرير لينظر فيه المجلس بعد عودة مبعوثه الخاص إلى المقر بقليل.

وبرسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥^{٤٤}، أبلغ رئيس المجلس الأمين العام بما يلي:

يشرفني أن أبلغكم بأن رسالتكم المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ وُجّهت إليها انتباه أعضاء مجلس الأمن.

ويشعر أعضاء مجلس الأمن ببالغ القلق إزاء عدم إحراز تقدم كاف في محادثات موسكو التي تجري برعاية مبعوثكم الخاص، وإزاء استمرار الأنشطة العسكرية على الحدود الطاجيكية الأفغانية. لذلك يهيب أعضاء المجلس بالطرفين والجهات الأخرى المعنية بالأمر أن تعمل على جناح السرعة لحسم المسائل المعلقة فيما يتعلق بتمديد وقف إطلاق النار ووضع الترتيب اللازم لعقد جولة رابعة من المحادثات. ويؤكد أعضاء المجلس مرة أخرى أن المسؤولية

ويؤيد أعضاء المجلس توصيتكم، في ضوء اتفاق الطرفين على استمرار وقف إطلاق النار، بأن يستمر وجود البعثة في طاجيكستان حتى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وإذ يعيد أعضاء المجلس التأكيد على قرار مجلس الأمن ٩٦٨ (١٩٩٤)، فإنهم يحثون الطرفين في غضون ذلك على تسوية المشاكل المتبقية فيما يتعلق بترتيب عقد الجولة الرابعة للمحادثات الطاجيكية بهدف التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع.

ويرحب أعضاء المجلس بعزمكم العودة إلى المجلس لدى اختتام بعثة الدو أخيبو، وكيل الأمين العام، متطلعين إلى ورود تقرير منكم في ذلك الوقت.

المقرر المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥١٥): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٥١٥، المعقودة في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥، استأنف مجلس الأمن نظره في البند. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل طاجيكستان، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس (الجمهورية التشيكية) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالتين مؤرختين ٢٧ آذار/مارس و ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ موجهتين إلى الأمين العام^{٤١} من ممثل طاجيكستان وممثله كازاخستان، على التوالي. وفي الرسالة المؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ أحالت ممثلة كازاخستان نص بيان صادر عن وزارة خارجية كازاخستان تعلن فيه احتجاجها على السلطات الرسمية في أفغانستان للهجوم الذي شنته قوات المعارضة الطاجيكية من أراضي أفغانستان على القوات الكازاخستانية والروسية والطاجيكية المرابطة على الحدود مما أسفر عن مصرع وإصابة عدد من تلك القوات.

ثم أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس^{٤٢}:

يعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء تصعيد الأنشطة العسكرية على الحدود الطاجيكية الأفغانية، الذي أسفر عن خسائر فادحة في الأرواح. ويذكر المجلس الطرفين، في هذا الصدد، بالتزامهما بضمان سلامة المبعوث الخاص للأمين العام وجميع أفراد الأمم المتحدة الآخرين.

ويعتقد المجلس بقوة أن الأنشطة المسلحة التي تقوم بها المعارضة الطاجيكية، منتهكة بذلك اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، من شأنها أن تعرّض للخطر الحوار فيما بين الطاجيكيين وعملية المصالحة الوطنية برمتها. وإذ يلاحظ المجلس أيضاً الانتهاكات الأخيرة للاتفاق المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ من جانب القوات الحكومية، فإنه يطلب إلى المعارضة الطاجيكية وحكومة طاجيكستان الالتزام الصارم بما تعهدتا به من التزامات بموجب ذلك الاتفاق، ويطلب إلى المعارضة الطاجيكية بوجه خاص تمديد الاتفاق لفترة طويلة بعد ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

^{٤٣} S/1995/331.

^{٤٤} S/1995/332.

^{٤١} S/1995/225 و S/1994/283.

^{٤٢} S/PRST/1995/16.

طاجيكستان يعتمد على الطريقة التي يتحمل بها الطرفان مسؤوليتهما. وتتركز التوقعات في هذا الاتجاه على جولة المحادثات الرابعة المرتقبة والاجتماع المقرر بين رئيس طاجيكستان ورئيس حركة الإحياء الإسلامي في طاجيكستان. وفي غضون ذلك تظل الحالة في طاجيكستان مشوبة بالتوتر خاصة على الحدود مع أفغانستان. وأهاب الأمين العام للطرفين الطاجيكين أن يمتثلا بدقة الالتزامات التي تعهدا بها بتنفيذ اتفاق طهران تنفيذاً كاملاً، وأن يمتنعا عن اتخاذ أي خطوات من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الحالة الراهنة أو تعقيد عملية السلم التي تمر بمنعطف حرج. وفي هذا الصدد، شدّد على أهمية تعزيز اللجنة المشتركة وتمكينها من القيام بالدور الرئيسي الذي يتوخيه لها اتفاق طهران. ودعا السلطات والقوات العاملة في المنطقة إلى التعاون التام مع اللجنة المشتركة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في النهوض بالمسؤوليات المهمة المنوطة بهما.

وفي الجلسة ٣٥٣٩، المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال دعا المجلس ممثل طاجيكستان، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

ووجّه الرئيس (فرنسا) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥، موجهة إلى الأمين العام من ممثل الاتحاد الروسي^{٤٧}، يجيل بها نص البيان المشترك الصادر بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ عن حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية. ثم أعلن أنه قد أذن له، في أعقاب مشاورات أجريت بين أعضاء المجلس، بأنّ يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس^{٤٨}:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥ عن الحالة في طاجيكستان.

ويرحب المجلس بالبيان المشترك الذي وقّعه وفد حكومة طاجيكستان ووفد المعارضة الطاجيكية في موسكو في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، نتيجة للمفاوضات التي أجريت على مستوى رفيع عن طريق المساعي الحميدة التي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام، وبمساعدة ممثلي جميع البلدان التي شاركت بصفة مراقب في المحادثات الطاجيكية المشتركة. ويتوقع المجلس التنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها في موسكو ويؤيد، بوجه خاص، عقد الجولة الرابعة من المحادثات الطاجيكية المشتركة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٥ في ألمانيا، وهو يرجو أن يتعاون الطرفان تعاوناً كاملاً في هذه المحادثات.

ويثني المجلس على الجهود التي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام، وعلى الاتحاد الروسي الذي استضاف المحادثات وعلى جميع البلدان المراقبة التي أسهمت بصورة هامة في وصول المحادثات الطاجيكية المشتركة الرفيعة المستوى

الأولى عن حسم الخلافات تقع على عاتق الطرفين الطاجيكين نفسيهما. ويحث أعضاء المجلس هذين الطرفين على الامتثال الصارم للالتزامات التي تعهدا بها بمقتضى اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وتمشياً مع أحكام القرار ٩٦٨ (١٩٩٤) يشير أعضاء المجلس إلى أنّ وقف إطلاق النار الفعلي كان ولم يزل شرطاً ضرورياً لنشر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان.

ووافق أعضاء المجلس على استمرار وجود البعثة في طاجيكستان، رهناً بقرار لاحق يتخذه المجلس بعد النظر في تقريركم المقبل.

المقرر المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٣٩): بيان من الرئيس

في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٦٨ (١٩٩٤)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في طاجيكستان^{٤٩}، أورد فيه سرداً للجهود التي يبذلها مبعوثه الخاص لتمهيد الطريق لعقد الجولة الرابعة من المحادثات بين الطرفين الطاجيكين. وقال إنّ مشاورات رفيعة المستوى عُقدت بالفعل في موسكو تحت رعاية الأمم المتحدة في الفترة من ١٩ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وانتهت المشاورات بإصدار بيان مشترك أعاد فيه الجانبان^{٤٦} تأكيد التزامهما بتسوية النزاع وتحقيق المصالحة الوطنية في طاجيكستان من خلال الوسائل السلمية والسياسية دون غيرها، على أساس التنازلات المتبادلة والحلول التوفيقية؛ وتقديم صلاحية اتفاق طهران لمدة شهر واحد لغاية ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥؛ وانفقا على تدابير لتعزيز دور اللجنة المشتركة؛ وناشدا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة توفير دعم مالي للجنة المشتركة من خلال الصندوق الاستئماني الذي أنشأته الأمم المتحدة؛ ووافقا على عقد جولة المحادثات الرابعة بين الطرفين الطاجيكين في ألمانيا من ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٥، وعلى أن تدرج في جدول أعمالها المسائل الدستورية الجوهرية وتوطيد أركان دولة طاجيكستان، كما جرى تحديدها في أثناء الجولة الأولى للمحادثات بين الطرفين الطاجيكين التي عُقدت في موسكو في نيسان/أبريل ١٩٩٤.

وقال الأمين العام إنّ عدداً من العوامل تآلف خلال الشهور الثلاثة الماضية وأدى إلى خلق مصاعب شديدة أمام العملية السياسية التي تحاول الأمم المتحدة دفعها في طاجيكستان، ومع ذلك توافر نتيجة المشاورات مسوغات للأمم المتحدة لمواصلة جهودها والإبقاء على بعثة مراقبيها في طاجيكستان. وفي الوقت نفسه لم يمكن تحقيق تقدم في المسائل الموضوعية التي ما زال الطرفان منقسمين بشأنها. وفي موسكو، نقل مبعوثه الخاص بوضوح وجهة نظر الأمم المتحدة التي ترى أنّ المسؤولية الأولى عن حل الخلافات بين الطرفين الطاجيكين تقع على عاتق الطرفين نفسيهما وأنّ استمرار مشاركة ووجود الأمم المتحدة في

^{٤٧} S/1995/337.

^{٤٥} S/1995/390.

^{٤٨} S/PRST/1995/28.

^{٤٦} S/1995/337، المرفق.

١ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وذكر الأمين العام، فيما يتعلق بالجولة الرابعة، أنَّ الطرفين أجريا، لأول مرة، مناقشة متعمقة للقضايا المؤسسية الجوهرية وتوطيد دعائم الدولة في طاجيكستان، كما حددت في جولة المحادثات الأولى التي عُقدت في موسكو في نيسان/أبريل ١٩٩٤. ومع أنَّ الطرفين لم يتمكنوا من التوصل إلى قرارات مقبولة من جانبيهما بشأن هذه القضايا المعقدة، فقد أكد التزامهما بالبحث عن حلول عملية في المستقبل. وانتهت المحادثات باعتماد بيان مشترك رحب فيه الجانبان، في جملة أمور، بقرار قمة كابول لتمديد العمل باتفاق طهران لغاية ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٥، وكفالة العودة الطوعية والمأمونة والكرامة لجميع اللاجئين والمشردين داخل طاجيكستان إلى ديارهم، وطالبا المبعوث الخاص للأمين العام بمواصلة مساعيه الحميدة من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

وقال الأمين العام إنَّ نتائج الاجتماع بين رئيس طاجيكستان ورئيس حركة الإحياء الإسلامي في كابول ونتائج الجولة الرابعة بين الطرفين الطاجيكين خطوة صغيرة ولكنها إيجابية صوب تحقيق المصالحة الوطنية واستتباب السلم في طاجيكستان. ورغم ذلك، لم يُنجز تقدم يُذكر في معالجة النتائج السياسية الجوهرية خلال فترة ١٤ شهراً انقضت منذ انعقاد الجولة الأولى للمحادثات بين الطرفين الطاجيكين في نيسان/أبريل ١٩٩٤. ولا تزال الحالة في طاجيكستان، وعلى حدودها مع أفغانستان، متوترة، ولا يزال للأزمة الاقتصادية المتفاقمة أثر سلبي على محاولات تحقيق استقرار سياسي في هذا البلد. وحُدِّر من أنَّه ينبغي ألاَّ يضيع أي وقت من أجل تحقيق تقدم في عملية المصالحة الوطنية في طاجيكستان، مناشداً رئيس طاجيكستان ورئيس حركة الإحياء الإسلامي أن يواصلوا حوارهما المباشر، الذي سيكون وسيلة أساسية لبناء الثقة المتبادلة ودفع الحل السياسي الشامل. وذكر الأمين العام أيضاً أنَّ الطرفين الطاجيكين يُقرَّان بأنَّ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان تقوم بدور أساسي في احتواء النزاع. وهو يعتقد أنَّه ينبغي للأمم المتحدة أن ترد بالإيجاب على طلبهما المساعدة في تنفيذ وقف إطلاق النار. ومن ثم، فإنَّه يوصي بأنَّ يقوم مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لستة أشهر أخرى لغاية ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وقال أيضاً إنَّه يرى أهمية أن يجري وُزْع فريق من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان إلى شمال أفغانستان رهناً بموافقة السلطات الأفغانية، ويوصي بأنَّ يقر المجلس هذا الاقتراح من حيث المبدأ.

وفي الجلسة ٣٥٤٤، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال دعا المجلس ممثل طاجيكستان، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

التي عقدت في موسكو من ١٩ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ إلى نتيجة إيجابية.

ويساور المجلس القلق إزاء الأعمال التي قام بها الجانبان خلال الأشهر الثلاثة الماضية، والتي أثارت العقبات أمام عملية السلم، كما ورد في تقرير الأمين العام. ويؤكد المجلس الحاجة الملحة إلى أن يتوصل الطرفان الطاجيكين إلى حل لنزاعهما وأن يؤكد، باتخاذ خطوات ملموسة، التزامهما بتحقيق المصالحة الوطنية في البلد عن طريق الوسائل السياسية السلمية البحتة وعلى أساس النزالات المتبادلة والحلول التوافقية. وفي هذا السياق، يرحب المجلس باتفاق رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم حركة الإحياء الإسلامي في طاجيكستان على عقد اجتماع في كابول في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥.

ويلاحظ المجلس بقلق توقف نشاط اللجنة المشتركة مؤخراً، ولذلك فهو يرحب بقرار الطرفين تعزيز اللجنة وآلياتها لرصد اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويرحب أيضاً بالتزام بعض الدول الأعضاء بالمساهمة في صندوق التبرعات الذي أنشأه الأمين العام وفقاً للقرار ٩٦٨ (١٩٩٤)، ويكرر تشجيعه للدول الأعضاء الأخرى على المساهمة فيه.

ويطلب المجلس إلى الطرفين الاتفاق على تمديد اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ لفترة هامة، وعلى تحقيق تقدم كبير خلال الجولة الرابعة من المحادثات الطاجيكية المشتركة، لا سيما بشأن المسائل المؤسسية الأساسية، ودعم كيان دولة طاجيكستان بالشكل المحدد في جدول الأعمال المتفق عليه خلال جولة موسكو في نيسان/أبريل ١٩٩٤. ويؤكد المجلس أن امتثال الطرفين امتثالاً تاماً لجميع ما عقده من التزامات شرط ضروري لنجاح الحوار السياسي.

ويحيط المجلس علماً بالملاحظة التي أبدتها الأمين العام في تقريره عن وجود ما يدعو إلى مواصلة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والإبقاء على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، ويدكر برأيه في أن تمديد وقف إطلاق النار أمر ضروري لتحقيق هذه الغاية.

المقرر المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٤٤): القرار ٩٩٩ (١٩٩٥)

في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وعملاً بالفقرة ٤ من القرار ٩٦٨ (١٩٩٤)، قدَّم الأمين العام تقريراً عن الحالة في طاجيكستان^{٤٩}، أورد فيه سرداً للاجتماع الذي عقد بين رئيس طاجيكستان ورئيس حركة الإحياء الإسلامي في طاجيكستان في كابول في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥، وعن الجولة الرابعة من المحادثات بين الطرفين الطاجيكين التي عُقدت في ألماتي في الفترة من ٢٢ أيار/مايو إلى

^{٤٩} S/1995/472 و Corr.1. وانظر أيضاً الوثيقة S/1995/472/Add.1 الصادرة

وإذ يرحب أيضاً، على وجه الخصوص، بتمديد فترة الاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار مؤقتاً، ووقف الأعمال العدائية الأخرى على الحدود الطاجيكية الأفغانية، ودخل البلد أثناء فترة المحادثات، وهو الاتفاق الموقع في طهران في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، فضلاً عن الاتفاقات المتعلقة باتخاذ مزيد من تدابير بناء الثقة وذلك لفترة ثلاثة أشهر حتى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٥،

وإذ يلاحظ مع التقدير أنَّ الطرفين بدأ مناقشات متعمقة بشأن القضايا المؤسسية الجوهرية وتوحيد دولة طاجيكستان، وأكد استعدادهما للبحث عن حلول عملية للمشاكل المذكورة أعلاه،

وإذ يشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص وكذلك البلدان والمنظمات الإقليمية التي تضطلع بدور المراقب في المحادثات الطاجيكية المشتركة مما أسهم في إبرام هذه الاتفاقات،

وإذ يؤكد على أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الطرفين الطاجيكيين نفسيهما فيما يتعلق بتسوية خلافاتهما، وأن المساعدة الدولية المقدمة بموجب هذا القرار يجب أن تكون مرتبطة بعملية المصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية،

وإذ يشير إلى أن الطرفين الطاجيكيين قد أكدوا من جديد التزامهما بتسوية النزاع وتحقيق المصالحة الوطنية في البلد بالوسائل السياسية السلمية دون غيرها على أساس تنازلات متبادلة وحلول وسط، وإذ يحثهما على اتخاذ خطوات ملموسة لهذا الغرض،

وإذ يؤكد على الحاجة الملحة إلى الإسراع بوقف جميع الأعمال العدائية على الحدود الطاجيكية الأفغانية،

وإذ يحيط علماً بقرار مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥ القاضي بتمديد فترة ولاية القوات الجماعية لحفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في طاجيكستان حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

وإذ يشير إلى النداء المشترك الذي وجهه رؤساء الاتحاد الروسي وجمهورية أوزبكستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان، المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٥، إلى رئيس مجلس الأمن، والبيانات التي وجهها إلى الأمين العام وزراء خارجية هذه البلدان في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ و ٢٦ كانون الثاني/يناير و ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥،

وإذ يحيط علماً مع التقدير ببيان وزارة خارجية الاتحاد الروسي المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، ومفاده أنَّ قوات الحدود الروسية والأفراد العسكريين الروس في القوات الجماعية لحفظ السلام لا ينتهكون، في أدائهم لواجباتهم، الاتفاقات المعقودة بين الطرفين الطاجيكيين، احتراماً ومراعاة منهم لها.

وإذ يعرب عن ارتياحه للاتصالات الوثيقة القائمة فيما بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وطرفي النزاع وللاتصال الوثيق مع القوات

ووجه الرئيس (ألمانيا) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٥٠}.

وتحدث ممثل الاتحاد الروسي قبل التصويت فقال، تعليلاً للتصويت، إنَّ الأنشطة التي تقوم بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان عامل هام في استقرار الحالة في طاجيكستان وعلى الحدود الطاجيكية - الأفغانية، وهي تُيسر التنفيذ الناجح للاتفاقات المعقودة بين الطرفين الطاجيكيين. وثمة حاجة إلى زيادة تعزيز قدرات البعثة، وبخاصة من حيث عدد أفرادها. ويؤيد الاتحاد الروسي بنشاط اقتراح الأمين العام القيام، بموافقة السلطات الأفغانية، بوزع وحدة خاصة تابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في شمال أفغانستان. ووجه المتكلم انتباه الأعضاء إلى النداءات المتكررة الصادرة عن القيادة في طاجيكستان وعن الدول المساهمة بقوات في قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة للقيام بوزع عملية كاملة للأمم المتحدة في طاجيكستان. وقال إنَّ التعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة عامل هام لاستقرار الحالة في البلد. ومع ذلك، من الواضح أنَّ التنفيذ الجاد والتام من قِبَل الطرفين لجميع الالتزامات التي تعهدا بها هو وحده الذي من شأنه أن يهيئ مناخاً يفضي إلى إجراء حوار بشأن المسائل الدستورية والسياسية الأساسية^{٥١}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٩٩ (١٩٩٥)، وفي ما يلي نصه:

إنَّ مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٩٦٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وبيانات رئيسه المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٣، و ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، و ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥، و ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة جمهورية طاجيكستان وسلامة أراضيها وحرمة حدودها،

وإذ يرحب بالنشائج الإيجابية للاجتماع المعقود بين رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم حركة الإحياء الإسلامي في طاجيكستان المعقود في كابول في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥، ونتائج الجولة الرابعة للمحادثات الطاجيكية المشتركة المعقودة في الماتي في الفترة من ٢٢ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥،

^{٥٠} S/1995/186.

^{٥١} S/PV.3544، الصفحتان ٢ و ٣.

ألا تشجع أي أنشطة من شأنها تعقيد أو عرقلة عملية السلام في طاجيكستان؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس عن مناقشاته مع السلطات الأفغانية ذات الصلة فيما يتعلق بإمكانية نشر عدد صغير من أفراد الأمم المتحدة في شمال أفغانستان، ويعرب عن استعداده للنظر في توصية الأمين العام ذات الصلة بالموضوع، في سياق تنفيذ هذا القرار؛

١٣ - يشدد على ضرورة مواصلة التعاون الوثيق القائم بالفعل بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وطرفي النزاع، فضلاً عن الاتصال الوثيق القائم بين البعثة والقوات الجماعية لحفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في طاجيكستان، ومع قوات الحدود الروسية، ومع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان؛

١٤ - يرحب بالالتزام الذي تعهدت به حكومة جمهورية طاجيكستان بالمساعدة على عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم، وبالالتزامات التي تعهد بها الطرفان بالتعاون لضمان العودة الطوعية لجميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم بكرامة وأمان، عن طريق جملة أمور من بينها زيادة أنشطة اللجنة المشتركة المعنية بالمشاكل المتصلة باللاجئين والمشردين من طاجيكستان، والتي شكّلها الطرفان وفقاً للبروتوكول الموقع في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وفي هذا السياق يلاحظ الطلب الذي وجهه الطرفان إلى المنظمات الدولية وإلى الدول من أجل تقديم دعم مالي ومادي إضافي كبير إلى اللاجئين والمشردين داخلياً، وإلى اللجنة المشتركة؛

١٥ - يرحب أيضاً بالتزام بعض الدول الأعضاء بتقديم المساهمات إلى صندوق التبرعات الذي أنشأه الأمين العام وفقاً للقرار ٩٦٨ (١٩٩٤)، ويكر الإعراب عن تشجيعه للدول الأخرى على المساهمة في هذا الصندوق؛

١٦ - يرحب كذلك بالمساعدة الإنسانية التي قُدمت بالفعل، وبدعو إلى تقديم المزيد من المساهمات من الدول من أجل جهود الإغاثة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى؛

١٧ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

وبعد التصويت تحدثت ممثلة الولايات المتحدة فقالت إن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان تدلّل على مرونة عمليات الأمم المتحدة في صون السلام وفائدتها المستمرة في النزاعات المنتشرة في أنحاء العالم، وقالت إن القرار يربط رباطاً قوياً ولا لبس فيه ولاية البعثة بوجود وقف فَعَّال لإطلاق النار وشروط أخرى. فلا يمكن للبعثة أن تؤدي وظائفها بدون وقف لإطلاق النار وحدّرت من أن المجلس قد يضطر إلى اتخاذ قرار بسحب البعثة إذا لم يقيم الطرفان بإلقاء سلاحهما. إلا أن وقف إطلاق النار ليس سوى البداية، ويجب على الطرفين أن يتحركا نحو تحقيق المصالحة الوطنية القائمة على المبادئ الديمقراطية^{٥٢}.

وشدّد متكلمون آخرون على أن المسؤولية عن تحقيق تسوية سلمية ومصالحة وطنية تقع بصفة رئيسية على عاتق الطرفين الطاجيكين

الجماعية لحفظ السلام، ومع قوات الحدود، ومع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ رهنأً باشتراط أن يظل الاتفاق المتعلق بالوقف المؤقت لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية الأخرى على الحدود الطاجيكية الأفغانية وداخل البلد خلال فترة المحادثات ساري المفعول، وأن يواصل الطرفان التزامهما بوقف فَعَّال لإطلاق النار، وبتحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز الديمقراطية، ويقرر أيضاً أن تظل الولاية سارية ما لم يقدم الأمين العام تقريراً يفيد بعدم الوفاء بهذه الشروط؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق المساعي الحميدة لمبعوثه الخاص وبمساعدة البلدان والمنظمات الإقليمية التي تعمل بصفة مراقب في المحادثات الطاجيكية المشتركة، متابعة الجهود الرامية إلى التعجيل بإحراز تقدم نحو المصالحة الوطنية؛

٤ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس مرة كل ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز نحو تحقيق المصالحة الوطنية، وعن عمليات البعثة؛

٥ - يكرر مطالبته الطرفين بالتعاون التام مع البعثة، وبكفالة أمن وحرية حركة الأفراد التابعين للأمم المتحدة؛

٦ - يؤكد الحاجة الملحة إلى قيام الطرفين بإحراز تسوية سياسية شاملة للنزاع عن طريق الحوار بين الطرفين الطاجيكين، وإلى التعاون التام مع المبعوث الخاص للأمين العام في هذا الصدد؛

٧ - يطلب إلى الطرفين، على وجه الخصوص، أن يحرزا في أسرع وقت ممكن تقدماً ملموساً بشأن القضايا المؤسسية والسياسية الجوهرية؛

٨ - يطلب إلى الطرفين أيضاً أن يتفقا على عقد جولة أخرى من المحادثات الطاجيكية المشتركة في وقت مبكر، وأن ينفذا، دون إبطاء، جميع تدابير بناء الثقة التي تم الاتفاق عليها في الجولة الرابعة من هذه المحادثات، والتي تتعلق، في جملة أمور، بتبادل المحتجزين وأسرى الحرب، وتكثيف الجهود التي يبذلها الطرفان من أجل ضمان العودة الاختيارية لجميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم، في كرامة وأمان؛

٩ - يشجع على مواصلة الحوار السياسي المباشر بين رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم حركة الإحياء الإسلامي في طاجيكستان؛

١٠ - يشدد على الضرورة المطلقة لأن يمثل الطرفان امتثالاً تاماً لجميع الالتزامات التي تعهدا بها، وبجثهما، على وجه الخصوص، على المراعاة الدقيقة للاتفاق المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وعلى الموافقة على تمديده بصورة جوهرية؛

١١ - يؤكد على الضرورة الملحة لوقف جميع الأعمال العدائية على الحدود الطاجيكية الأفغانية ويطلب من جميع الدول والجهات الأخرى المعنية

^{٥٢} المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

ويرحب المجلس بالاتفاق الذي توصل إليه الطرفان بشأن تمديد فترة سريان الاتفاق المتعلق بالوقف المؤقت لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية الأخرى على الحدود الطاجيكية الأفغانية وداخل البلد خلال فترة المحادثات الموقع في طهران في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ لفترة ٦ أشهر تنتهي في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، ويطلب إلى الطرفين الامتثال التام للالتزامات التي أخذها على نفسيهما بموجب هذا الاتفاق، بما في ذلك وقف جميع الأعمال العدائية على الحدود الطاجيكية الأفغانية وفي داخل طاجيكستان. ويطلب المجلس إلى جميع الدول والأطراف المعنية الأخرى تبسيط أية أنشطة يمكن أن تؤدي إلى تعقيد أو عرقلة عملية السلم، مع الاحترام الكامل لسيادة طاجيكستان وسلامة أراضيها وحرمة الحدود الطاجيكية الأفغانية.

ويحث المجلس الطرفين على أن ينفذا، بأسرع ما يمكن، تدابير بناء الثقة التي تم الاتفاق عليها خلال الجولة الرابعة من المحادثات الطاجيكية المشتركة التي عُقدت في ألماني.

ويشدّد المجلس على ضرورة مواصلة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان اتصالاتها الوثيقة القائمة مع طرفي النزاع، واتصالها الوثيق مع القوات الجماعية لحفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في طاجيكستان ومع قوات الحدود الروسية وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان.

ويرحب المجلس بالمساهمات التي قدمتها بعض الدول الأعضاء إلى صندوق التبرعات الذي أنشأه الأمين العام وفقاً للقرار ٩٦٨ (١٩٩٤)، ويكرر تشجيعه للدول الأعضاء الأخرى على المساهمة في هذا الصندوق.

ويعرب المجلس عن استعداده للنظر، في الوقت المناسب، في توصيات الأمين العام بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في سياق الاتفاقات الحالية والمقبلة بين الطرفين الطاجيكيين.

المقرر المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٨٩): بيان من الرئيس

في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٩٩ (١٩٩٥)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في طاجيكستان أبلغ فيه عن نتيجة المحادثات غير المباشرة بين رئيس طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية التي أُجريت في الفترة ما بين ٢ و ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥.^{٥٦} وذكر أنّ المحادثات احتُمت بتوقيع بروتوكول بشأن المبادئ الأساسية لإقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان.^{٥٧} ووافق الطرفان الطاجيكيان أيضاً على تعديل شكل المفاوضات بينهما وعلى إجرائها في جولة متواصلة، تبدأ في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. بيد أنّ مسألة مكان انعقاد المفاوضات ظلت دون حل مما يهدد بتوقف عملية

نفسيهما. وأهاب البعض بالطرفين الطاجيكيين أن يتعاونوا بالكامل مع البعثة وشددوا على أهمية دور المنظمات الإقليمية في عملية السلم. وأيد البعض أيضاً اقتراح الأمين العام وُزِع وجود للأمم المتحدة في شمال أفغانستان.^{٥٣}

المقرر المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٧٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٥٧٠، المعقودة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٥، استأنف مجلس الأمن نظره في البند. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل طاجيكستان، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس (إندونيسيا) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس موجّهة إلى الأمين العام من ممثل طاجيكستان^{٥٤}، يحيل بها نص البروتوكول المتعلق بالمبادئ الأساسية لإقرار السلام والاتفاق الوطني في طاجيكستان، الذي وقّعه رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، والذي اتفقا فيه على أن يجريا، ابتداءً من ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، جولة مستمرة من المفاوضات ترمي إلى إبرام اتفاق عام بشأن إقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان وعلى تمديد فترة سريان اتفاق طهران حتى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦.

ثم أعلن الرئيس أنّه قد أُذن له، في أعقاب مشاورات أُجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يبدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس^{٥٥}:

يرحب مجلس الأمن بالبروتوكول المتعلق بالمبادئ الأساسية لإقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان الذي وقّعه رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥. ويثني المجلس على جهود المبعوث الخاص للأمين العام وجميع البلدان التي شاركت بصفة مراقب في المحادثات الطاجيكية المشتركة، التي أسهمت إسهاماً كبيراً في التوصل إلى الاتفاق المذكور أعلاه بين الطرفين الطاجيكيين.

ويطلب المجلس إلى الطرفين تنفيذ الالتزامات الواردة في البروتوكول تنفيذاً كاملاً. ويؤيد اتفاق الطرفين على بدء جولة المحادثات المتواصلة التي تُفتتح في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بهدف إبرام اتفاق عام حول إقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان ويحث الطرفين على التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق حول مكان عقد المفاوضات. ويؤكد أنّ المسؤولية الأولى عن حل الخلافات بين الطرفين الطاجيكيين تقع على الطرفين نفسيهما.

^{٥٣} المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤ (إيطاليا)؛ والصفحتان ٤ و ٥ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ٥ و ٦ (هندوراس)؛ والصفحة ٦ (الصين)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (بوتسوانا)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (عُمان)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (ألمانيا).

^{٥٦} S/1995/799.

^{٥٧} S/1995/720، المرفق.

^{٥٤} S/1995/720.

^{٥٥} S/PRST/1995/42.

طاجيكستان الذي وقّعه رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥.

ويعرب المجلس عن أمله في أن يتمكن المبعوث الخاص للأمن العام من أن يستأنف، على وجه السرعة، جهوده بشأن الإعداد للجولة المقبلة من المحادثات. ويؤكد المجلس مجدداً تأييده التام للمبعوث الخاص فيما يضطلع به من أنشطة.

ويحث المجلس الطرفين الطاجيكيين على أن يفيا بدقة بالالتزامات المتعددة بما موجب الاتفاق المتعلق بالوقف المؤقت لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية الأخرى على الحدود الطاجيكية الأفغانية ودخل البلد خلال فترة المحادثات، الموقع في طهران في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويعرب المجلس عن أمله في أن يسهم عقد المحادثات في تخفيف التوترات على الحدود الطاجيكية الأفغانية وفي داخل طاجيكستان.

ويحيط المجلس علماً بأن السلطات الأفغانية ذات الصلة أعطت موافقتها على أن يقيم في طالوقان بشمال أفغانستان مركز اتصال تابع لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. ويرحب المجلس بهذا التطور ويوافق على اقتراح إقامة هذا المركز، على النحو الذي تقترحه الفقرة ٢٠ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، مع التمتع بالامتيازات والحصانات اللازمة لضمان أمن أفراد الأمم المتحدة المعيّنين ولتمكينهم من النهوض بالولاية المسندة إليهم.

ويحيط المجلس علماً أيضاً بملاحظات الأمين العام الواردة في الفقرة ٢١ من تقريره فيما يتعلق بتعزيز البعثة. ويؤيد المجلس إجراء الزيادة المترتبة على ذلك في قوام البعثة.

المقرر المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (الجلسة ٣٦٠٦):
القرار ١٠٣٠ (١٩٩٥)

في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٩٩ (١٩٩٥)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في طاجيكستان^{٦١}. وأفاد الأمين العام في التقرير بأنه على الرغم من استمرار الشكوك بشأن المكان الذي ستستأنف فيه المحادثات بعد استهلالها في عشق آباد فقد وافق الطرفان على أن تبدأ المحادثات بينهما في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي جلسة العمل العامة الأولى التي عُقدت في ٧ كانون الأول/ديسمبر، أكد الطرفان التزامهما بوقف إطلاق النار وتصميمهما على العمل من أجل التوصل إلى حلول عملية للمشاكل المذكورة في بروتوكول المبادئ الأساسية لإقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان. وأشار الأمين العام مع القلق إلى بطء التقدم صوب حل للنزاع وإلى تدهور الحالة على أرض الواقع. إلا أنه قال إنه مما يشجعه أن الطرفين استأنفا المفاوضات على أساس البروتوكول. ولذا فهو يقترح أن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى. وبينما يلاحظ بارتياح بنجاح إعادة توطئ الأغلبية العظمى

السلام، وأثقف على أن يحسمها كلا الجانبين عن طريق بذل المبعوث الخاص للأمن العام مساعيه الحميدة. وأصرت الحكومة على عقد المحادثات في عشق آباد بينما اقترحت المعارضة عقدها في طهران أو فيينا أو ألماتي، ولكن ليس في عشق آباد. وأبلغ الأمين العام المجلس أيضاً بأن السلطات الأفغانية وافقت على إمكانية أن تفتح بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان مركز اتصال يكون صغيراً في شمال أفغانستان تقتصر مهمته على معالجة المشكلة الطاجيكية واقترحت أن يأذن المجلس بإنشاء ذلك المركز، بعد الاتفاق مع السلطات الأفغانية على طرائق تحقيق ذلك^{٥٨}. وأعرب الأمين العام، بناءً على ذلك، عن اعتزازه أن يطلب الصلاحية اللازمة في الميزانية لإجراء زيادة طفيفة في موظفي البعثة^{٥٩}.

وقال الأمين العام إن توقيع البروتوكول المتعلق بالمبادئ الستة لإقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان وتمديد مفعول الاتفاق الخاص بوقف إطلاق النار لستة أشهر أخرى دليل واضح على أن الطرفين الطاجيكيين يريدان حل المشاكل بطريقة سلمية. لكنه، بالنظر إلى الانتهاكات المتواصلة لتنفيذ اتفاق طهران، يدعو الطرفين إلى أن يمتثلا بدقة لالتزامتهما. ومن الأهمية بمكان عدم فقدان الزخم المتجمع في عملية التفاوض، واستئناف المفاوضات بشكل جديد في أقرب وقت ممكن. وبالنظر إلى استمرار الخلافات بين الطرفين بشأن مكان انعقاد المحادثات، فإنه يقترح عقدها في مقر الأمم المتحدة في فيينا. وقال إنه ليشعر ببالح القلق بسبب التأخرات الحاصلة في تنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها خلال الجولة الرابعة من المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين التي عُقدت في ألماتي. وناشد الطرفين أن يتخذا التدابير اللازمة للتعجيل بتنفيذ تدابير بناء الثقة، محذراً من أن أي مزيد من التقاعس يمكن أن يقوّض مصداقية عملية التفاوض بأكملها.

وفي الجلسة ٣٥٨٩، المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، استأنف مجلس الأمن نظره في البند. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل طاجيكستان، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت

وبعد ذلك أدلى الرئيس (عمان) بالبيان التالي نيابة عن المجلس^{٦٠}:

يرحب مجلس الأمن بالعزم على عقد الجولة المتواصلة من المحادثات الطاجيكية المشتركة في عشق آباد. ويثني على جهود رئيس تركمانستان في هذا الصدد.

ويطلب المجلس إلى الطرفين الطاجيكيين الشروع، على وجه الاستعجال، في الجولة المتواصلة من المحادثات بهدف إبرام اتفاق عام وفقاً لأحكام البروتوكول المتعلق بالمبادئ الأساسية لإقرار السلام والوفاق الوطني في

^{٥٨} S/1995/799، الفقرة ٢٠.

^{٥٩} المرجع نفسه، الفقرة ٢١.

^{٦٠} S/PRST/1995/54.

وإذ يشير إلى التزام الطرفين الطاجيكيين بتسوية النزاع وتحقيق المصالحة الوطنية في البلد بالوسائل السياسية السلمية دون غيرها، على أساس تنازلات متبادلة وحلول وسط، وإذ يشدد على عدم جواز القيام بأي أعمال عدائية على الحدود الطاجيكية الأفغانية،

وإذ يشير إلى النداء المشترك الذي وجهه رؤساء الاتحاد الروسي وجمهورية أوزبكستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٥ إلى رئيس مجلس الأمن، والبيانات التي وجهها إلى الأمين العام ووزراء خارجية هذه البلدان في ٢٤ آب/أغسطس و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، و ٢٦ كانون الثاني/يناير، و ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥،

وإذ يحيط علماً مع التقدير ببيان وزارة خارجية الاتحاد الروسي المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ الذي ورد فيه أن قوات الحدود الروسية والأفراد العسكريين الروس في القوات الجماعية لحفظ السلام الموجودين في طاجيكستان لا يقومون في أدائهم لمهامهم بأي انتهاكات للاتفاقات القائمة بين الطرفين الطاجيكيين، وذلك من منطلق احترامهم لتلك الاتفاقات واعترافهم بها،

وإذ يعرب عن ارتياحه للاتصالات الوثيقة القائمة فيما بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وطرفي النزاع، ولاتصالها مع القوات الجماعية لحفظ السلام، ومع قوات الحدود، ومع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ رهناً باشتراط أن يظل الاتفاق المتعلق بالوقف المؤقت لإطلاق النار ووقف الأعمال القتالية الأخرى على الحدود الطاجيكية الأفغانية وداحل البلد خلال فترة الأحداث الموقَّع في طهران في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ساري المفعول وأن يواصل الطرفان التزامهما بوقف فعَّال لإطلاق النار وبتحقيق المصالحة الوطنية وبتعزيز الديمقراطية، ويقرر كذلك أن تظل الولاية سارية ما لم يقدم الأمين العام تقريراً يفيد بعدم الوفاء بهذه الشروط؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق المساعي الحميدة لمبعوثه الخاص وبمساعدة البلدان والمنظمات الإقليمية التي تقوم بدور المراقب في الأحداث الطاجيكية المشتركة، متابعة الجهود الرامية إلى التعجيل بتحقيق تقدم نحو إحلال السلام الدائم والوفاء الوطني في طاجيكستان؛

٤ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس مرة كل ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع وعن عمليات البعثة؛

٥ - يكرر مطالبته للطرفين بالتعاون التام مع البعثة، وبكفالة سلامة الأفراد التابعين للأمم المتحدة وحرية الحركة لهم؛

من المشردين واللاجئين، فإنَّه يأسف لاستمرار حدوث تأخيرات في تنفيذ التدابير الأخرى المهمة لبناء الثقة والتي أثفق عليها خلال الجولة الرابعة من المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين التي عقدت في ألما آتا. ودعا جميع من يعينهم الأمر إلى التعاون بصورة أوثق لكبح جماح الزيادة التي حدثت مؤخراً في الأنشطة العسكرية والحوادث وارتفاع حدة التوتر بوجه عام على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، رحب بتأييد أعضاء مجلس الأمن لاقتراحه تعزيز قوام البعثة، ودعا السلطات الأفغانية والمعارضة الطاجيكية المتحدة إلى تسهيل إنشاء مركز اتصال إضافي في شمال أفغانستان. وأخيراً، دعا الطرفين الطاجيكيين إلى اغتنام فرصة المحادثات المعقودة مؤخراً في عشق آباد، باعتبارها وسيلة لإعادة السلام والوفاء الوطني إلى ربوع بلدهما.

وفي الجلسة ٣٦٠٦، المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وبعد إقرار جدول الأعمال، وجَّه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٦٢}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٣٠ (١٩٩٥)، وفي ما يلي نصه:

إنَّ مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته وبيانات رئيسه السابقة، ولا سيما بيان رئيسه المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة جمهورية طاجيكستان وسلامتها الإقليمية وبحمة حدودها،

وإذ يرحب ببدء الجولة المتواصلة من المحادثات بين حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية في عشق آباد،

وإذ يثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص وكذلك البلدان والمنظمات الإقليمية التي تضطلع بدور المراقب في المحادثات الطاجيكية المشتركة،

وإذ يؤكد على أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الطرفين الطاجيكيين نفسيهما فيما يتعلق بتسوية خلافتهما، وأن المساعدة الدولية التي تقدم بموجب هذا القرار يجب أن ترتبط بعملية المصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية،

٦ - أن تعمل على تثبيط أي أنشطة تؤدي إلى تعقيد أو عرقلة عملية السلام في طاجيكستان؛

١٢ - يشجع السلطات الأفغانية المختصة على تيسير الترتيبات التي من شأنها إتاحة إنشاء مركز اتصال في طالقان بشمال أفغانستان؛

١٣ - يشدد على ضرورة مواصلة التعاون الوثيق بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وطرفي النزاع، فضلاً عن الاتصال الوثيق بين البعثة والقوات الجماعية لحفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في طاجيكستان، ومع قوات الحدود الروسية، ومع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان؛

١٤ - يرحب بالنجاح في إعادة توطين الغالبية العظمى من المشردين داخلياً واللاجئين وبالرد الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذه الجهود، ويشيد بأنشطة الوكالات والمنظمات الأخرى التي تمد يد المساعدة للسكان المدنيين؛

١٥ - يرحب بالمساهمات في صندوق التبرعات الذي أنشأه الأمين العام وفقاً لقرار مجلس الأمن ٩٦٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ويكرر الإعراب عن تشجيعه للدول الأخرى على المساهمة في هذا الصندوق، ويرحب أيضاً بالتبرع المقدم لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان؛

١٦ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

٦ - يأسف لبطء التقدم نحو إيجاد حل سياسي للنزاع في طاجيكستان، ويؤكد على ضرورة أن يغتنم الطرفان الطاجيكيان فرصة عقد الجولة المتواصلة من المحادثات في عشق أباد للتوصل إلى اتفاق عام يعيد السلام والوفاق الوطني إلى بلدهما وفقاً لأحكام بروتوكول المبادئ الأساسية لإقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان الذي وقّعه رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم حركة الإحياء الإسلامي في طاجيكستان في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥؛

٧ - يطلب إلى الطرفين أن يتعاونوا تعاوناً تاماً مع المبعوث الخاص للأمين العام من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع عن طريق الحوار الطاجيكي المشترك؛

٨ - يطلب أيضاً إلى الطرفين أن ينفذا دون تأخير جميع تدابير بناء الثقة التي التزما بها أثناء الجولة الرابعة من المحادثات الطاجيكية المشتركة؛

٩ - يشجع على مواصلة الحوار السياسي المباشر بين رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم حركة الإحياء الإسلامي في طاجيكستان؛

١٠ - يشدد على الضرورة المطلقة لامتنثال الطرفين امتثالاً تاماً لجميع الالتزامات التي تعهدا بها، ويحثهما، بوجه خاص، على المراعاة الدقيقة لاتفاق طهران المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وعلى الموافقة على تمديده لفترة طويلة؛

١١ - يؤكد على الضرورة الملحة لوقف جميع الأعمال العدائية على الحدود الطاجيكية الأفغانية، ويطلب إلى جميع الدول والجهات الأخرى المعنية